جامعة الأزهر

AL-AZHAR UNIVERSITY

جامعة الأزهر

# حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

## مجلة علمية مُحَكَّمة

العدد السابع والعشرون

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

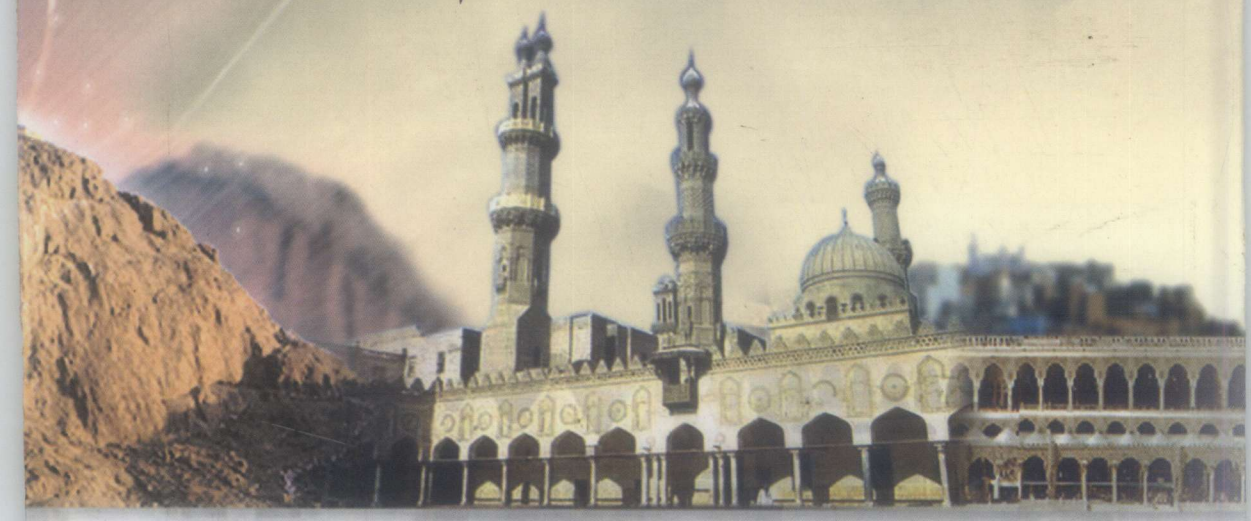

جامعة الأزهر

# حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

## مجلة علمية مُحَكَّمة

**الجزء الأول**

**العدد**

السابع والعشرون

٢٠٠٩/١٤٣٠

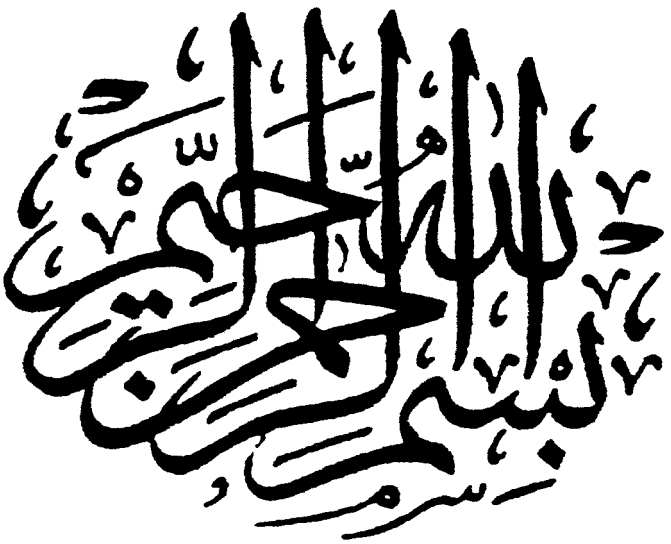
بسم الله الرحمن الرحيم

# بسم الله الرحمن الرحيم

## كلمة الإفتتاح

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد فيسعدني أن أقدم للقراء والباحثين هذا العدد الجديد رقم (٢٧) لحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة للعام الجامعي ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م وهي مجلة علمية محكمة تنشر الأبحاث العلمية بعد الموافقة على نشرها من قبل لجنة التحكيم المعتمدة من إدارة الدراسات العليا بالجامعة، وتأتي الأبحاث العلمية في الحولية بثلاثة روافد علمية هامة.

**الرافد الأول:** أبحاث قسم أصول الدين من حديث وتفسير وعقيدة.

**الرافد الثاني:** أبحاث قسم الشريعة من الفقه المذهبي والفقه المقارن وأصول الفقه. والسياسة الشرعية. والأحوال الشخصية.

**الرافد الثالث:** أبحاث قسم اللغة العربية من النحو الصرف والأدب والبلاغة وأصول اللغة. وكافة علوم اللغة العربية.

والأبحاث العلمية التي تنشر بحولية الكلية تتميز بالدقة العلمية والتنوع العلمي بحيث تشمل كل العلوم التي تدرس في الأزهر الشريف قديماً.

**والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل**

**عميد الكلية**

**أ. د محمد محمد زناتي عبدالرحمن**

# هيئة تحرير الحولية

| | |
|---|---|
| الأستاذ الدكتور/ محمد محمد زناتي عبدالرحمن | عميد الكلية |
| الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عبدالشافي إبراهيم | وكيل الكلية |

**رئيس التحرير:**

| | |
|---|---|
| الأستاذ الدكتور/ المحمدي عبدالرحمن عبدالله | رئيس قسم أصول الدين |
| الأستاذ الدكتور/ عبدالله محمد سعيد | رئيس قسم الشريعة الإسلامية |
| الأستاذ الدكتور/ فوزي السيد عبد ربه | رئيس قسم اللغة العربية |
| الأستاذ الدكتور/ محمد المختار المهدي | الأستاذ المتفرغ بقسم اللغة العربية |
| الأستاذ الدكتور/ محمد مختار جمعة | أستاذ الأدب والنقد بالكلية منسقاً |

**سكرتير التحرير**

السيد/ عادل مدبولي أمين

# إيضـــاح

١- حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة هـي مجلة علمية محكمة تصدر مرة كل عام .

٢- تعني الحولية بنشر البحوث العلمية التي تتميز بالأصالة والجدة في مجال الدراسات الإسلامية والعربية .

٣- تخضع البحوث العلمية المقدمة للنشر بها للتحكيم العلمي السري من قبل اثنين من الأساتذة المتخصصين في مجال البحث المقدم .

٤- الدراسات والمقالات المنشورة في هذه الحولية تعبر عن آراء وفكر أصحابها ـ ولا تمثل ـ بالضرورة ـ رأى الحولية أو اتجاهها .

٥- ترتيب الموضوعات في الحولية يخضع لأمور فنية ، لا علاقة لها بأهمية البحث أو مكانة الباحث .

# أصول الدين

# أحوال الراوي

د. نادي عبدالله

مدرس الحديث وعلومه – بقسم أصول الدين – بكلية الدراسات الإسلامية

اللغة العربية – أصول الدين – الشريعة والقانون

# مقدمة

**الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن ولاه**

**وبعد،،**

فإن الإسناد هو العمدة عند المحدثين، وإن رواته هم الوسيلة الأساسية فى تلقى الحديث، ولذلك كانت دراستهم موضع اهتمام كبير عند علماء، فبينوا المقبول منهم والمردود، وألفت فى ذلك مؤلفات عديدة منها فى الرواية الثقاث ومنهما فى الرواة الضعفاء، وكان هناك قسماً آخر اختلفت فيه فتارة تصح روايته، وتارة تكون ضعيفة، وهذا القسم الأخير من المسائلة الهامة التى ينبغى أن يُهتم بهافى هذا المجال، وأن يجعلها الباحثون فى مقدمة اهتماماتهم ، وذلك بسبب ما يحدثه البعض من خلط كبير فى حكمه على الأسانيد ، فإذا ما رأى الباحث حديثاً فى إسناده رجل قد أخرج له البخارى ومسلم مثلاً ، ويكون روايتهما لهذا الراوى من شيخ معيَّن، وذلك لمعرفة ضبطه لحديثه شيخه هذا، وخصوصيته به، ولم يخرجاً حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو غير ذلك .

١

إذا ما رأى الباحث هذا الراوى الذى أخرج له الشيخان بهذه الصورة المتقدمة ، ولكن روى الحديث فى هه المرة عن غير ذلك الشيخ الذى عرف بضبط حديثه له. فيظن أن الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما ، ويحكم له بالصحة، مقارنة بروايته فى الصحيح ،وهذا تساهل بيِّن .

وهذا الصنيع بيدو واضحاً على كثير ممن استدرك على الصحيحين، لاسيماً الحاكم أبو عبد الله فى كتابة " المستدرك" فقد قال الزيلعى – فى كتابه" نصب الراية"[1]عن وجه تساهل الحاكم، وهو كلام جامع ينطبق على صنيع كل من شابه الحاكم، ووقع فى مثل ما وقع فيه من التساهل – قال: وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا " الصحيح" عن شيخ معين لضبطه حديثه، وخصوصيته به، ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك ، فيخرجه هو عن ذلك الشيخ، ثم يقول : هذا على شرط الشيخين، أو البخارى أو مسلم ، وهذا أيضاً تساهل لأن صاحبا " الصحيح " لم يحتجا به إلا فى شيخ معين، لافى غيره، فلا يكون على شرطهما، وهذا كما

---

[1] - نصب الراية ( ١/ ٣٤٢ ) .

أخرج البخارى حديث عبدالله ابن المثنى عن عمه ثمامة ابن عبد الله ، ولم يخرج حديثه عن غيره، فإذا قال قائل فى حديث يرويه عبد الله ابن المثنى عن غيره عمه كان متساهلاً.

ومن هنا يجب أن ننتبه إلى مثل هذا الاعتبارات التى قد يغفل عنها كثير من الباحيثن ، وأن نعتنى بهذه المسألة حتى نسير على منهج صحيح فى حكمنا على الاسانيد .هذا ، وقد **قسمت هذا البحث إلى ثلاثة أقسام :**

القسم الأول : فيمن تقبل روايتهم .

القسم الثانى : فيمن ترد روايتهم .

القسم الثالث:فيمن ضعفت روايتهم فى بعض الأحوال دون بعض .

وفى الورقات التاليه تفصيل لكل قسم من هذه الأقسام .

**والله الموفق .**

دكتور
نادى عبد الله محمد
مدرس الحديث وعلومه
بجامعة الأزهر

# دقة علماء الحديث فى نقد الرواة

الحقيقة أن الراوى فى السند هو المعول الأساسى فى تلقى الحديث، وعليه المعتمد فى قبول الحديث أورده بجانب الشروط الأخرى .

من هنا وجدنا منهج المحدثين فى نقد الرواة منهجاً دقيقاً ومتميزاً، فنراهم يهتمون بحياة الراوى من كل جوانبها، ويدرسونها، من كل نواحيها، ويجمعوا رواياته ليختبروها هل توافق رواية الثقات المشاهير أم لا ؟

**ولذلك إذا أمعنا النظر فى منهج المحدثين فى نقد الرواة والحكم عليهم وجدناه يتميز بما يلى :**

١- وضعوا لمن تقبل روايته، ومن ترد أوصافاً مميزة يعرف بها، ومن تلك الأوصاف كون الراوى المقبول الرواية عدلاً ضابطاً، وأن من جرحت عدالته أو أختل ضبطه ردت روايته.

٢- وضعوا قواعد لضبط الكلام فى الرواة جرحاً وتعديلاً، بحيث يكون النقد نزيها ليس فيه تحامل و تعصب، وبهذا جاء حكمهم على الرواة صحيحاً ومنصفاً .

٣- دقتهم فى وصف الرواة بالضعف لسبب من الأسباب قد يرتبط بظروف وملابسات معينة، فلا يحكم على الراوى بالضعف فى هذه الحالة مطلقاً، وإنما بينوا الاحوال التى عرف عنه الضعف فيها، وسأبين ذلك بالتفصيل عند الحديث عن القسم الثالث: من ضعفت روايته أحياناً وصحت أخرى.

٤- ومن دقة علماء الحديث أيضاً أنهم جعلوا من يروى عن مشاهير الحفاظ على طبقات، وطبقات، وذلك لأن منهم من تطول صحبته للشيخ فيضبط حديثه، ومنهم من لا تطل صحبته، وهذا مثال لتوضيح هذا الأمر.

**قال ابن رجب[1]: أصحاب الزهرى خمس طبقات :**

**الطبقة الأولى** : جمعت الحفظ والاتقان، وطول الصحبة للزهرى والعلم بحديثه، والضبط له، كمالك وابن عينية، وعبدالله ابن عمر، ومعمر، ويونس، وعقيل ، وشعيب ،وغيرهم .

---

[1] - شرح العلل صـ ٢٣٠/ ٢٣١

وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهرى .

**الطبقة الثانية:** أهل حفظ واتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهرى، وإنما صحبوه مرة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه. وهم فى اتقان دون الأولى، كالأوزاعى، والليث وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد وغيرهم.

وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهرى .

**الطبقة الثالثة:** قوم لازموا الزهرى وصحبوه، ورووا عنه، لكن تكلم فى حفظهم: كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبى الأخضر، وزمعة بن صالح، ونحوهم.

وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذى والنسائى،وقد يخرج مسلم لبغضهم متابعة .

**الطبقة الرابعة:** قوم رووا عن الزهرى من غير ملازمة ولاطول صحبة، ومع تكلم فيهم مثل: إسحاق بن يحي الكلى، ومعاوية بن يحيى الصدفى، وإسحاق بن أبى فروة، وإبراهيم بن يزيد المكى، والمثنى بن الصباح، ونحوهم .

وهؤلاء قد يخرج الترمذى لبعضهم .

**الطبقة الخامسة:** قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلى، وعند القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء ونحوهم . فلم يخرج لهم الترمذى ولا أبو داود ولا النسائى، ويخرج لبعضهم ابن ماجة، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبره سوى طائفة من المتأخرين.

٥-ومما يدل على دقة المحدثين فى هذا الأمر أيضاً أنهم وضعوا منهجاً خاصاً يعرف بـ" الجرح والتعديل " له قواعده وإسسه التى بها يتعرفون الراوى أورده .

ومما يدل على دقتهم فى هذا الأمر بالذات أنهم حين يجرحون الرواة فى التعديل، بل يجعلون كلاً منهما مراتب ودرجات .

وذلك لأن من يجرج هين كان يكون ليناً فى حديثه غير من يجرح بجرح لا يلتئم كأن يوصف بالكذب أو يرمى بالوضع.

ولذلك رأيناهم يجعلون الجرح والتعديل مراتب، تتفاوت من أعلاها إلى أدناها .

٦- ومن دقة المحدثين أنهم يجمعون مرويات الراوى ثم يختبروها مع مرويات الثقات المعروضين بالضبط والاتقان، فإن وجدوا رواياته موافقة لهم ولو فى الأغلب قبلوا مروياته، والاقلا .

# القسم الأول

## فمن تقبل روايتهم

اشترط علماء الحديث فيمن تقبل روايته من الرواة أن يكون عدلاً ضابطاً، هكذا على سبيل الإجمال، فإن اجتمع فى الراوى هذان الشرطان صار حجة، يلزم قبول مرويه، ويطلق عليه ثقة، ومن انتفت فيه صفة من الصفات الراجعة إلى هذين الشرطين ثبت عكسها وهذا ابن الصلاح يذكر إجماع أئمة الحديث والفقة فى ذلك فيقول فى مقدمته[1]:" أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلماً بإلغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعانى ".

---

1 - ظفر الأمانى صـ ٤٥٩ .

**ويمكن تفصيل ذلك بمايلى :**

## أولاً : العدالة

والمراد بها" أن يكون الراوى بالغاً مسلماً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروده[1] ".

وقال السخاوى: وضابطها : جمالاً أنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة.[2]

**وبذلك تحقيق العدالة فى الراوى بتوافر شروطها، وهى:**

١- الإسلام : وإنما اشترط المحدثون هذا الشرط فى الراوى الأمر دين، فكيف يؤمن عليه الكافر ؟

وهذا الشرط إنما اشترطه عند الأراء لا عند التحمل .

وفى الكفاية:" ويجب أن يكون وقت الأداء مسلماً، لأن الله تعالى قال" إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا" وإن أعظم الفسق الكفر"

---

1 - فتح المغيث ( ١/ ٣١٥ ) .

2 -

## أحوال الرواة من حيث القبول والرد

**القسم الأول :** فيمن تقبل روايتهم .

**القسم الثانى:** فيمن ترد روايتهم .

**القسم الثالث:** فيمن ضعفت روايتهم فى بعض الأحوال دون بعض.

فإن كان خبر المسلم الفاسق مردوداً، مع صحة اعتقاده، فخبر الكافر بذلك أولى"[1]

نعم تقبل رواية مسلم حال روايته ما تحمل حال كفره، وهذا الشرط اتفاقي"[2].

٢- **البلوغ**: فلا تقبل رواية الصبى على الأرجح، وقيل يقبل المميز إن لم يحرب عليه الكذب[3] .

٣- **العقل**: فلا تقبل رواية المجنون، وإذا أفاق ولم يؤثر فيه المجنون قبلت، وإلافلا[4] .

٤- **التقوى**: وهى السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة والمراد تكونه سالماً من أسباب الفسق: أبى سالما من ارتكاب الكبائر، والإصرار على الصفائر حين الرواية، فيترتب على ذلك رد خبر الفاسق، على ما سيأتى بيانه فيمن ترد روايته .

والمراد يكونه سالماً من خوارم المروءة: أبى سلامته من أفعال تعد عرفاً خلاف المروءة البشرية، ويجعل مرتكبها حقيراً دليلاً

---

1 - الكفاية صـ ١٣٥ .

2 - طفر الأمانى صـ ٤٦١ .

3 - تدريب الراوى (١/ ٣٠٠) .

4 - المصدر نفسه والصفحه .

في أعين الانسانية، وغن كانت مباحة شرعاً، أو مكروهة لاتبلغ مرتكبها إلى درجة الفسق، كارتكاب ألكل فمن الطريق، والبول قائماً وكشف الرأس بين الناس، والمشى حافياً، وغير ذلك[1].

وكثير من الناس يأكل فى الطريق،فمن ثم لا نرى أن هذين يخلان.

**وقال الشيخ أبو شهبة : أما يخل المروءة فقسمان :**

١- الصغائر الدالة على الخسة، كسرقة شئ حقير، كرغيف قيلاً .

٢- المباحات التى سبب الاقتصار، وتذهب بالكرامة، وذلك كالبول فى الطريق، وفرط المزاح الخارج عن حد الاعتدال.وقد مثل العلماء فى باب الشهادة والرواية لذلك أيضاً؛ بالمشى عارى الرأس، والاكل على قارعة الطريق.

وفى الحق أن هذه الأمور التى تخل بالمروءة ترجع الى العرف، والأعراف تختلف فى هذا، ولو أخذنا بهين الأخيرين لتعذ وجود شاهد اليوم، فإنه لايكاد أحد يغطى رأسه اليوم، وكثير من الناس يأكل فى الطريق للضرورة، لزحمة العمل، وضيق الوقت، فمن ثم لا نرد أن هذين يخلان بالمروءة، أما البول فى الطريق وفرط المزاح فلا يزالان من صفات المستهترين .

---

[1] - ظفر الأمانى صـ ٤٦١ .

وإنما لاتقبل شهادة ولا رواية من أخل بالمروئرة لأن الاخلال بها إما لخبل فى العقل، أو نقصان فى الدين، أو لقلة الحياء، وكل ذلك رافع للثقة بقوله[1].

ويتضح مما سبق أن المراد بعدالة الراوى: استقامته التامة فى شئون الدين، وسلامته مما يخل بدينه ..

ولذلك عرف الخطيب البغدادى بأنه : من عرف بآداء فرائضه ولزوم ما أمر به، وتوفى ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحرى الحق، والواجب فى أفعاله ومعاملته والتوقى فى لفظة لها يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل فى دينه، ومعروف بالصدق فى حديثه[2].

**هذا وقد جاءت النصوص الواضحة التى تؤكد على شرط العدالة :**

قال تعالى :" ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا "[3].

وقال تعالى :" واشهدوا ذوى عدل منكم "[4].

وقال تعالى :" يحكم به ذوا عدل منكم "[5].

---

1 – الوسيط صـ ٩١ .

2 – الكفاية صـ ١٣٨.

3 – الحجرات آية ٦ .

4 – الطلاق آية ٢ .

5 – المائدة آية ٩٥ .

وقال الشافعى : وقال سعد بن إبراهيم : لايحدث عن النبى ( صلى الله عليه وسلم) إلا الثقات[1].

وقال محمد بن سيرين: إن هذا العلم دين فانظروا ممن تأخذون دينكم[2].

وقال النخعى : كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سمته وإلى صلاته وإلى حالة ثم يأخذون عنه[3].

---

1 – مقدمة مسلم .

2 – مقدمة مسلم .

3 – تدريب الراوى (١/ ٣٠١) وعزاه للبيهقى فى المدخل .

## القدر المعتبر فى اشتراط العدالة

والعدالة المعتبرة فى الراوى إنما هى باعتبار الطالب الأعم من أحواله، وذلك لأنه لا يكاد يسلم أحد، ولا معصوم من الخطأ سوى المعصوم صلى الله عليه وسلم .

ومن هنا كان لابد من غض النظر عن بعض العيون التى لا يعْرى عنها إنسان، وسيظل ما يجهله الناس من سيرة كل عالم وكل راوء أكثر مما فونه، فليس من شريف ولا عالم ولا ذى سلطان إلا وفيه عيب لابد، ولكن من الناس لا تذكر عيونه[1].

فليكن إذن مقياسنا فى تعديل الرواة :أن من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصته لفضله[2]" كما قال سعيد بن المسيب بم تثبت عدالة الراوى ؟

تثبت عدالة الراوى تارة بتنصيص مُعدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من أهل الحديث أو غيرهم، وشاع الثناء عليه بالثقة والإمامة استُغنى فيه بذلك عن بينة شاهده بعدالته تنصيصاً .

---

1 – الكفاية صـ ١٣٨ .

2 – الكفاية صـ ١٣٨ .

وهذا هو صحيح فى مذهب الشافعى وعليه الاعتماد فى أصول الفقه .

وممن ذكر ذلك من أهل الحديث "أبو بكر الخطيب الحافظ " ومثَّل ذلك " بمالك، وشعبة، والسفانين، والاوزاعى، والليث ،وابن المبارك، ووكيع، وأحمد ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى " .

ومن جرى مجراهم فى نباهة الذكر، واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يسأل عن عدالة من خفى أمره على الطالبين[1].

وقد سئل ابن حنبل عن إسحاق بن راهوية فقال: مثل إسحاق يسأل عنه ؟ - وسئل ابن معين عن أبى عبيد فقال: مثلى يسأل عن أبى عبيد: أبو عبيد يسأل عن الناس[2].

قال ابن الصلاح[3]: وتوسَّع ابن عبد البر، فقال: كل حامل علم معروف العناية، فهو عدل، محمول أمره على العدالة، حتى يتبين جرحه، لقوله عليه الصلاة والسلام:" يحمل هذا العلم من كل خلف

---

1 - الشذا لفياح (١/ ٢٣٥- ٢٣٦ )

2 - تدريب الراوى ( ١/ ٣٠٢ )

3 - مقدمة ابن الصلاح ( صـ ٥٠)

عدوله[1]. وقال : وفيما اتساع غير مرضى.

**قال ابن كثير:** لوصح ما ذكره من الحديث، لكان ماذهب اليه قوياً، ولكن فى صحته نظر، والأغلب عدم صحته[2] .

## ثانياً : الضبط :

واما الضبط : فهو إتقان ما يرويه الراوى، بأن يكون متيقظاً لما يروى، غير معقل، حافظاً لروايته إن روى من حفظه، ضابطاً لكتابه، إن روى من الكتاب، عالماً بمعنى ما يرويه، وبما يحيل المعنى عن المراد، إن روى بالمعنى، حتى يثق المطلع على روايته، المتتبع لأحواله، بأنه أدى الأمانة كما تحملها، لم يغير منها شيئاً[3].

## أنواع الضبط :

**ينقسم الضبط إلى نوعين : ضبط صدر، وضبط كتاب .**

**الأول** هو الذى يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء

---

[1] – هذا الحديث أورده جماعة من الأئمة فى مصنفاتهم :
ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل ( ٢/ ١٧ ) وابن عدى فى الكامل (١/ ١٥٢ ) .
والبزار كما فى كشف الأستار (١/ ٨٦) وقال : فيه خالد بن عمر، منكر الحديث قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها. وذكره الهيثمى فة مجمع الزوائد (١/ ١٤٠) وغيرهم

[2] – الباعث الحثيث صـ ٩٤ .

[3] – الباعث الحثيث صـ ٩٢– ٩٣ .

**الثانى : هو صونه له عن تطرق الخلل إليه من حين سمع فيه إلى أن يؤدى[1].**

## معرفة ضبط الرواة :

للمحدثين فى معرفة ضبط الرواة منهج دقيق ومتميز، عبر عنه ابن الصلاح بقوله :" يعرف كون الراوى ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان، فإن وجدنا رواياته موافقه ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها فى الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً؛ وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه[2].

وقال السخاوى : ويعرف الضبط أيضاً بالامتحان[3] .

وروى الدارمى عن أيوب السختيانى قال : إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره[4] .

وإذا ثبت عدالة الراوى وضبطه، ثبت أنه ثقة تجب الطمأنينة إليه، وترجح جانب صوابه على جانب خطئه، وليس بعد تحقيق الطمأنينة وترجح جانب الصواب من الراوى إلا قبول روايته، وبعد تحقيق

---

1 – فتح المغيث (١/ ٢٩)

2 – مقدمة ابن الصلاح صـ ٥٠ .

3 – فتح المغيث ( ١/ ٣٢٨ ) .

4 – سنن الدارمى (١/ ١٥٣ ) .

العدالة والضبط وشروطهما يصير احتمال الكذب أو الغلط من الراوى احتمالاً بعيداً جداً، إن لم يكن غير ممكن، بل هو لا يعدو أن يكون أمكراً جائزاً جوازاً عقلياً .

وبالعدالة والضبط يجوز الراوى درجة القبول، ويتهيأ مرويّه للنظر فيه، ويتأهل إسناده للبحث عنه،فإذا قيُل الراوى ينظر للمروى، هل توفرت فيه شروط القبول ؟ [1] .

---

[1] – الوسيط صـ ٩٧ – ٩٨ .

# القسم الثانى

## فيمن ترد روايتهم

تحدثنا فى القسم الأول عن الراوى المقبول، وقلنا إن علماء الحديث أجمعوا على أن الراوى لكى يكون مقبولاً لابد أن يتوفر فيه شرطان، وهما : العدالة والضبط .

وإذا فقد الراوى أحد هذين الشرطين ترتب على ذلك رد روايته .

**أولاً** : إذا فقد الراوى شرط العدالة .

**قال الحاكم**[1]:وأصل عدالة المحدث أن تكون مسلماً لا يدعو إلى بدعة، ولا يعلن من أنواع المعاصى ما يسقط به عدالته .

**وقال مالك بن أنس** : لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك: لا تأخذ من سفيه يعلن بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب فى حديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لايتهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة، وإذا كان لا يعرف ما يحدث[2] .

---

[1] – علوم الحديث صـ ٥٣ .

[2] – الكفاية صـ ١٨٩ .

فترتب على فقدان الراوى شرط العدالة رد رواية: الفاسق، المتهم بالكذب، المبتدع، المجهول، وستذكر كل هذا بنوع من الاختصار .

**١- ترد رواية الكذاب والمتهم بالكذب .**

إذا كان سبب الطعن فى الراوى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فحديثه يسمى " الموضوع " .

وإذا كان سبب الطعن فى الراوى هو التهمة بالكذب فحديثه يسمى " المتروك " .

والذى ثبت عليه تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ترد روايته مطلقاً، ويتحتم جرحه دائماً، وإن تاب وحسنت توبته تغليظاً له.

خلافاً للمتهم بالكذب، فإنه تقبل روايته إذا تاب وحسنت توبته.

**قال ابن الصلاح:** النائب من الكذب فى الحديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته، إلا النائب من الكذب متعمداً فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا تقبل روايته أبداً، وإن حسنت

توبته على ما ذكر غير واحد من أهل العلم منهم أحمد بن حنبل[1] وأبو بكر الحميدى شيخ النجارى[2] .

ومن العلماء من جعلهما سواء الكذب فى حديث الناس، والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال ابن الصلاح: واطلق الامام ابو بكر الصيرفى الشافعى فيما وجدت له فى شرحه لرسالة الشافعى فقال : كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر . ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك، وذكر أن ذلك مما افترقت فيه الرواية مع الشهادة، وذكر الامام أبو المظفر السمعانى المروزى أن من كذب فى خبر واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه، وهذا أيضاً هى من حيث المعنى ما ذكره الصيرفى[3] .

وقد خالف النووى قول من قال برد رواية من يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن تاب وحسنت توبته.

فقال: وهذا الذى ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالفة للقواعد الشرعية والمختار: القطع بصحة توبته فى هذا، وقبول رواياته بعدها، إذا

---

1 – سئل الإمام أحمد بن حنبل عن محدث كذب فى حديث واحد ثم تاب ورجع، وقال : توبته فيما بينه وبين الله ،ولا يكتب حديثه أبداً. الكفاية صـ ١٩٠ .

2 – مقدمة ابن الصلاح صـ ٥٥ .

3 – نفسه والصحفة .

صحت توبته بشروطها المعروفه، وهى الأخلاع عن المعصية، والندم على فعلها، والعزم على أن لا يعود إليها، فهذا هو الجارى على قواعد الشرع .

وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة، واجمعوا على قبول شهادته، ولا فرق بين الشهادة والرواية[1] .

**قال الشيخ محمد أبو شهبة:** ومذهب الجمهور أحوط للحديث، وأبعد من الريبة فى الرواية[2] .

**٢- رد رواية أهل البدع والأهواء :**

من كُفِّر ببدعته لا يحتج به، ونقل النووى الاتفاق على ذلك، فقال: من كُفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق[3] .

ورد السيوطى عليه فى التدريب دعوى الاتفاق، ونقل قولاً بأنها تقبل روايتهم مطلقاً، وقولاً آخر بأنها تقبل إن اعتقد حرمة الكذب، ثم نقل عن شيخ الاسلام ابن حجر أنه قال: التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن طائفة تدعى أن مخالفيهما مبتدعة، وقد تخالف فتكفر

---

[1] - مقدمة مسلم (١/ ٧٠ ) .

[2] - الوسيط صـ ٣٣٦ .

[3] - تدريب الراوى (١/ ٣٢٤ ) .

مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الاطلاق لا ستلزم جميع الطوائف، والمعتمد الذى بدعته روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الذين بالضرورة ، أو اعتقد عكسه ، وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله[1] .

**أما من لم يكفر ببدعته، فقد اختلفوا فيه على النحو التالى :**

١- لا يحتج به مطلقاً .

٢- يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب فى نصرة مذهبه.
قال الخطيب: وذهب طائفة من أهل العلم إلى قبول آخبار أهل الأهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب، والشهادة لمن وافقهم بماليس عندهم فيه شهادة . وممن قال بهذا القول : أبو عبد الله الشافعى، فإنه قال : وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم[2].

٣- يحتج به إن لم يكن داعية، ولايتج به إن كان داعية . وهذا الأخير هو الأظهر والأعدل، قال ابن حجر: والأكثر على

---

[1] – شرح نخبة الفكر صـ ٣٩ .

[2] – الكفاية صـ ١٩٤ .

قبول غير الداعية إلا إن روى ما يقوّى بدعته فيرد على المذهب المختار، وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى شيخ أبى داود والنسائى فى كتاب معرفة الرجال، فقال فى وصف الراواه : ومنهم زائغ عن الحق أى عن السُنة صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ حديثه مالا يكون منكراً إذا لم فقد به بدعته، وما قاله متجه، لأن العلة التى لها رُدَّ حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروى يوافق مذاهب المبتدع ولو لم يكن داعية.

والله وأعلم[1]

**قال الشيخ أحمد شاكر[2]**: وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة فى الرواية تصدق الراوى وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لايوثق بأى شئ يرويه ولذلك قال الذهبى فى الميزان(١/ ٤) فى ترجمة أبان بن تغلب الكوفى: شيعى جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته .

وقد وثقة أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو رده ابن عدى، وقال: كان غالباً فى التشيع. وقال السعدى : زائغ مجاهد .

---

1 – شرح النخبة صـ ٣٩ .

2 – الباعث الحثيث صـ ١٠٠ .

فلقائل أن يقول:كيف ساغ توثيق مبتدى وحد الثقة العدالة والأتقان ؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة ؟

وجوابه أن البدعة على ضربين : فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق.

فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبى بكر وعمر رضى الله منهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضاً فما أستحضر الآن فى هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً بل الكذب سعارهم، والتقية، والنضاق دثارهم، فكيف يُقبل نقلُ من هذا حاله: حاشاً وكلا .

فالشيعى الغالى فى زمان السلف وعُرفهم هو من تكلم فى عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضى الله عنه، وتعرض لسبهم .

والغالى فى زماننا وعُرفنا هو الذى يُكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا ضال مفتر .

والذى قاله الذهبى مع ضميمة ما قاله ابن حجر – فيما مضى – هو التحقيق، المنطبق على أصول الرواية .

والله أعلم .

### ٣- رواية المجهول :

تعتبر الجهالة علة تقدح فى السند، وسبباً من أسباب الطعن فى الراوى ، وهى عند المحدثين تنقسم إلى نوعين :

### ١- المجهول عيناً :

قال الخطيب البغدادى فى الكناية[١] : المجهول عند أصحاب الحديث هو من لم يشتهر بطلب العلم فى نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد بالرواية عنه .

وقد رد على الخطيب الشيخ الإمام ابن الصلاح فى المقدمة[٢] قال: قلت: قد خرج البخارى فى صحيحة حديث جماعة ليس لهم غير واحد منهم: مرداى الأسلمى لم يرو عنه غير قيس بن أبى حازم، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا أدرى لهم غير واحد، منهم ربيعة بن كعب الأسلمى لم يروعنه غير أبى سلمة بن عبد الرحمن .

---

[1] – الكفاية صـ ١٥٠ .

[2] – (صـ ٥٤ ) .

واعترض النووى[1] – رحمة الله – على كلام ابن الصلاح هنا، بقوله: ولا يصح الرد عليه – يعنى كلام الخطيب المتقدم – بمرداس وربيعة فإنهما صحابيان مشهوران ، والصحابة كلهم عدول.

ولكن يبقى الاشكال فيمن روى له الشيخان أو أحدهما، وليس له إلا راو واحد، وليس بصحابى، فإنه مثل هؤلاء لا يحكم عليهم بالجهالة، لأنهم وإن لم يرو عنهم غير واحد إلا أنهم ثقات .

وممن روى له البخارى ولم يرو عنه إلا راوٍ واحد: جويريه بن قدامة تفرد عنه أبو حمزة نصر بن عمران الصبعى، وكذلك زياد بن رباح المدنى تفرد عنه مالك، وكذلك الوليد بن عبد الرحمن الجار ورى تفرد عنه ابنه المنذر بن الوليد .

ومن ذلك عند مسلم: جابر بن إسحاق الحضرمى تفرد عنه عبدالله بن وهب، وكذلك ضباب – صاحب المقصورة تفرد عنه عامر بن سعد[2] ومن هنا أرى أن المختار فى تعريف مجهول العين ما ذكره ابن القطان بأنه " من لم يرو عن أحدهم إلا واحد، ولم تعلم مع ذلك حاله، فإنه قد يكون فيمن لم يرو عنه إلا واحد من عرفت ثقته

---

[1] – تدريب الراوى ( ١/ ٣١٨) .

[2] – التقييد والايضاح صـ ١٢٦ .

وأمانته[1] وقال الحافظ ابن حجر فى تعريفة أيضاً : من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق[2] .

## بم ترتفع جهالة العين ؟

وترفع جهالة العين فى حالتين :-

١- إذا وثقة - أى المجهول عيناً - غير من انفرد عنه، أو وثقة من انفرد عنه إذا كان متأهلاً، أى كان من علماء الجرح والتعديل .

٢- إذا روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثقاه، فقد ارتفعت عنه جهالة العين، ولم ترتفع جهالة الحال .

والملاحظ فى ذلك أن ارتفاع الجهالة عن الراوى لا يقتضى بالضرورة ثبوت العداله له، بل لا تثبت العدالة إلا إذا صرح علماء الجرح والتعديل بعدالة الراوى .

قال الخطيب[3]: وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم إلا أنه لا يثبت له حكم العداله بروايتهما عنه .

---

1 - الوهم والإيهام ( ١/ ١٥٧ ) .

2 - تقريب التهذيب صـ ١٤ .

3 - الكفاية صـ ١٥٠ .

## هل رواية الثقة عن راوٍ تعديلاً له ؟

قال ابن الصلاح : إذا روى العدل عن رجل وسماه، لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم .

وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي : يجعل ذلك تعديلاً منه له، لأن ذلك يتضمن التعديل، والصحيح هو الأول، لأنه يجوز أن يروى عن غير عدل فلم تتضمن روايته عنه تعديله[1].

وقال الخطيب: احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره، وهذا باطل، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه، بل يروى عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا فى بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفى بعضها شهدوا عليهم بالكذب فى الرواية، وبفساد الآراء والمذاهب[2] .

## حكم رواية مجهول العين :-

---

[1] – مقدمة ابن الصلاح صـ ٥٢– ٥٣ .

[2] – الكفاية صـ ١٥٠ .

مذهب الجمهور من أهل الحديث وغيرهم عدم قبول روايته، ومن العلماء من حكى الاجماع فى ذلك، قال ابن كثير : فإما المبهم الذى لم يسم أو من سمى ولا تعرف عينه ، فهذا ممن لايقبل روايته أحد علمناه[1] .

قال السخاوى : كأنه – يعنى ابن كثير – سلف ابن السبكى فى حكاية الإجماع على الرد، ونحوه قول ابن المواق لاخلاف أعمله بين أئمة الحديث فى رد المجهول الذى لم يرو عنه إلا واحد، وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية[2].

قال السخاوى : وقيد بعضهم القبول بما إذا كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى إلا عن عدل[3] .

**٢- مجهول الحال أو المستور :**

هو من روى عنه اثنان ولم يوثقاه، فهذا تحققت عينه ولم تتحقق حاله، أى لم تعرف عدالة .

---

1 – الباعث الحثيث صـ ٩٧ .

2 – فتح المغيث (١/ ٣٥٠ ) .

3 – نفسه (١/ ٣٤٨ ) .

قال ابن حجر: من المرتبة السابعة فى كتابه تقريب التهذيب: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الاشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال[1] .

## حكم رواية مجهول الحال أو المستور :

بعض العلماء قبلوا رواية مجهول الحال بغير قيد، قال ابن الصلاح: المجهول الذى جهلت عدالته الباطنة وهو عدل فى الظاهر وهو المستور فقد قال بعض أئمتنا : المستور من يكون عدلاً فى الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه، فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعين، وبه قطع، منهم سليم بن أيوب الرازى[2] .

أما مذهب جمهور المحدثين فهو رد رواية مجهول الحال، قال الذهلى: ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذى ليس فيه رجل مجهول ، ولا رجل مجروح .

وقال أيضاً : لايكتب الخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبى صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة، ولايكون فيهم رجل مجهول، ولا رجل مجروح،

---

[1] – تقريب التهذيب صـ ١٤ .

[2] – مقدمة ابن الصلاح صـ ٥٣ .

فاذا ثبت الخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة وجب قبوله، والعمل به، وترك مخالفته[1] .

ومن العلماء من ذهب الى التوقف فى رواية مجهول الحال، فقال ابن حجر: والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها ، بل هى موقوفة إلى استبانة حالة، كما بحزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر[2] .

والرأى الراجح هو ماذهب إليه الجمهور ،ومن قال بالتوقف لم يبعد عن رأى الجمهور .

والله أعلم .

**رواية المبهم** :

ويمكن أن نعتبر المبهم من أنواع المجهول ،وإن كان علماء الحديث أطلقوا عليه اسماً خاصاً،ولكن حقيقته تشبه حقيقة المجهول.

فهو من لم تعرف عينه أو حنعته، لكونه لم يُصرَّح باسمه فى اسناد الحديث .

حكم الحديث الذى فى إسناده مبهم لم يسم .

---

1 – الكفاية صـ ٥٦ .

2 -

إنه وقوع الابهام فى متن الحديث لا يضره شيئاً، بخلاف ما إذا كان الابهام فى الإسناد، ولم يعرف اسم ذلك المبهم، فإن الحديث يكون ضعيفاً، وترد الرواية بسبب ذلك الراوى المبهم .

قال ابن كثير : فإما المبهم الذى لم يسم أو من سمى ولا تعرف عينه، فهذا ممن لايقبل روايته أحد علمناه[1] .

---

[1] – الباعث الحثيث صـ ٩٧ .

## ثانياً : من فقد شرط الضبط

قلنا إن الضبط شرط من شروط قبول الراوى، فإذا اختل ضبطه فإن ذلك يؤثر عليه وترد روايته .

**وهذه أمثله للضعيف المردود الذى فقد شرط الضبط :**

١- حديث سئ الحفظ :

والمراد به :" عدم ترجيح جانب إصابته على جانب خطئه"[١] .

فإذا كان خطأ الراوي فى روايته للأحاديث مساوياً لإصابته ويقظته فى حفظ الأحاديث وجمعها فهذا هو المعنى الحقيقى لسوء الحفظ، أما إذا وقع الخطأ منه قليلاً مرة أو مرتين مثلاً فلا يقال عنه: إنه سئ الحفظ .

وإن علماء الحديث إنهما ردوا حديث سئ الحفظ ولم يقبلوه لا حتمال عدم حفظه وضبطه لما رواه، لكن لو جاء خبره من طريق أخرى كان ذلك دليلاً على حفظة وضبطه لتلك الرواية .

روى الخطيب البغدادى عن يحيى بن سعد قال: إذا حدثكم المعتمر بن سليمان بشئ فاعرضوه، فإنه سئ الحفظ[٢] .

---

[1] – بلغة الأديب صـ ١٩٦ .

[2] – الكفاية صـ ٣٣٣ .

وقال البقاعى : فإنا ما ردنا المستور لضعفه بل لا حتمال ضعفه و عدم تحقق صفة الضبط فيه، ولا ردنا سئ الحفظ لأنه لم يحفظ بل لا حتمال أنه لم يحفظ، فإذا اعتقد بمجيئه من طريق أخرى ولو كان راويها فى درجته غلب على الظن أنه حفظ، والعبره فى هذا العلم بالظن[1] .

١- الراوى الذى كثرت فى روايته المخالفات للثقات .

وهذا يتدرج تحته أنواعاً عديدة من الضعيف :-

١- فإذا كانت المخالفة من الراوى بتغيير سياق الاسناد، أو برمج موقوف بمرفوع، فيسمى " المدرج " .

٢- وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير فيسمى " المقلوب " .

٣- وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ فيسمى " المزيد فى متصل الأسانيد " .

٤- وإن كانت المخالفة بإبدال راوٍ أو بحصول التدافع فى المتن ولا مرجح فيسمى " المضطرب ".

---

[1] - النكت الوفيه بمافي شرح الألفية (٢/ ٤٩٧ ) .

٥- وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق فيسمى " المصحف "[١] .

**٣- الراوى الذى كثرت فى روايته الغلط والغفلة والوهم .**

إن من يكثر الغلط والغفلة والوهم فى روايته فإنه يترك حديثه ولا يحتج به .

قال عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدى وغيرهم: من غلط فى حديث فبين له غلطه فلم يرجع عنه وأصر على روايته لذلك الحديث سقطت رواياته ولم يكتب عنه[٢].

وسئل شعبة: من الذى تترك الرواية عنه ؟ قال: من أكثر عن المعروف من الرواية مالا يعرف وأكثر الغلط[٣] .

وقال الشافعى فى الرسالة : من كثر غلطه، ولم يكن له أصل ،لم يقبل، كمن غلطه فى الشهادة[٤] .

وقال ابن الصلاح : وفى هذا نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن

---

[1] - شرح نخبة الفكر صـ ٤٨- ٤٩ .

[2] - الذا الفياح ( ١/ ٢٦٣) .

[3] - تدريب الراوى ( ١/ ٣٣٩) .

[4] - الشذا الفياح ( ١/ ٢٦٥ ) .

ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك[1] .

وكذا قال ابن حيان : قال ابن مهدى لشعبة: من الذى تُترى الرواية عنه؟ قال إذا تمارى فى غلط مجمع عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافة[2].

وفى ضوء ما تقدم من أقوال الأئمة تبين لنا أن من غلط فى رواية حديث وبين له غلطه فلم يرجع وعاند لم تقبل روايته، بخلاف من رجع عن غلطه .

والله أعلم

---

[1] – الشذا الفياح (١/ ٢٦٣) .

[2] – تدريب الراوى (١/ ٣٤٠) .

# القسم الثالث

**فيمن ضعفت روايتهم فى بعض الأحوال دون بعض ويتضمن ثلاثة أنواع :**

**النوع الأول :** من ضعفت روايته عن بعض الشيوخ خاصة .

**النوع الثانى :** قوم ضابطون اختل ضبطهم فى بعض الأماكن دون بعض .

**النوع الثالث :** من ضعيف روايته فى رواية بعض التلاميذ عنه دون بعض .

## النوع الأول

## من ضعفت روايته عن بعض الشيوخ خاصة

وهؤلاء قوم من أهل العدالة والثقة والصدق، تتسم مروياتهم في أغلب أحوالها بالصحة أو الحسن على الأقل، ولكن علماء الجرح والتعديل عند استقراء وتمحيص أحوال هؤلاء الرواة، وفرز مروياتهم تبين لهم أن هؤلاء الرواة قد ضعفت مروياتهم عن بعض شيوخهم خاصة، دون روايتهم عن بقية شيوخهم .

**وهذه نماذج لبعض هؤلاء الرواة** : -

١- جعفر بن برقان .

٢- داود بن الحصين .

٣- دراج بن السمح .

٤- سفيان بن الحسين .

٥- سماك بن حرب .

٦- سليمان بن كثير .

٧- عبد الله بن المثنى .

٨- عكرمة بن عمار .

٩- مسلمة بن علقمة .

# جعفر بن بُرقان

هو جعفر بن برقان الكلابى، مولاهم أبو عبد الله الجزرى الرقى، كان يسكن الرقة وقدم الكوفة .

روى عن ثابت بن الحجاج، وحبيب بن أبى مرزوق، ويزيد بن الأصم، والزهرى، وعطاء، وميمون بن مهران، ونافع متولى ابن عمر، وغيرهم.

وأخرج له مسلم مسلم فى " صحيحة" والأربعة فى " سننهم " والبخارى فى "الأدب المفرد ".

وروى عنه ابن المبارك، وأبو حيثمة الجعفى، وابن عينية، ووكيع، وغيرهم.

حالته فى ميزان الجرح والتعديل .

مقبول الرواية إذا حدث عن غير الزهرى، ويضعف فى روايته عن الزهرى .

قال أحمد : إذا حدث عن غير الزهرى فى بأس به، وفى حديث الزهرى يخطر . وقال ابن معين: كان جعفر بن برقان أمياً وهو ثقة، وقد روى عن يزيد الأصم أحاديث. وقال فة موضع آخر :

ثقة، ويضعف فى روايته عن الزهرى. وقال فى موضع آخر: ليس بذاك فى الزهرى.

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن ابن معين: ثقة فيما روى عن غير الزهرى، وأما ما روى عن الزهرى فهو فيه ضعيف، وكان أمياً لا يكتب، فليس هو مستقيم الحديث عن الزهرى، وهو فى غير الزهرى أصح حديثاً .

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: ثقة، أحاديثه عن الزهرى مضطربة .

وقال النسائى:ليس بالقوى فى الزهرى، وفى غيره لا بأس به .

وقال أبو أحمد بن عدى: وجعفر بن برقان مشهور معروف فى الثقات، وقد روى عنه الناس، الثورى فمن دونه، وله نسخ يرونها عن ميمون بن مهران، والزهرى، وغيرهما، وهو ضعيف فى الزهرى خاصة، وكان أمياً، ويقيم روايته عن غير الزهرى، وثبتوه فى ميمون بن مهران وغيره، وأحاديثه مستقيمة حسنة، وإنما قيل: ضعيف فى الزهرى، لأن غيره عن الزهرى أثبت منه، أصحاب الزهرى المعروفون: مالك وابن عيينة، ويونس ،وشعيب، وعقيل، ومعمر، فإنما أرادوا أن هؤلاء أخص

بالزهرى، وهم أثبت من جعفر بن برقان، لأن جعفراً ضعيف فى الزهرى لاغير. مات سنة خمسين أو أحدى وخمسين ومائة .

تهذيب الكمال ( ٣/ ٣٨٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٧٣) الكامل (٢/ ٣٧١).

## مثال لروايته عن الزهرى:

ما أخرجه أبو داود[١] والحاكم[٢] والبيهقى[٣] من طريق كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهرى عن سالم عن أبيه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مطعمين: عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه .

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبى.

---

[1] – أبو داود فى سننه ك الأطعمة باب ما جاء فى الجلوس على مائدة عليها بعض ما يكره ( ٤/ ٣٤٩ح ٣٧٧٤) .

[2] – الحاكم فى المستدرك (١/ ١٢٩).

[3] – البيهقى فى السنن الكبرى (٧/ ٢٦٦) .

قلت: سنده ضعيف، لأن جعفر بن برقان ضعيف فى روايته عن الزهرى .

قال أبو داود : هذا الحديث لم يسمعه جعفر بن الزهرى، وهو منكر .

وقال ابن أبى حاتم : سألت أبى عن حديث رواه كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر . قال أبى : هذا حديث خطأ، يروونه عن جعفر عن رجل عن الزهرى هكذا، وليس هذا من حديث الزهرى، وهو مفتعل ليس من حديث الثقات[1].

## مثال لروايته عن غير الزهرى :-

أما روايته عن غير الزهرى فقد أخرج له مسلم فى صحيحة، منها ما أخرجه[2] من طريق جعفر بن بُرقان عن يزيد الأصمم قال: سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه

---

[1] - علل الحديث لابن أبى حاتم (١/ ٢٧ ).

[2] - مسلم فى صحيحة ك الإيمانم باب بيان الوسوسة فى الإيمان (٣/ ١٣٧ح ٢١٦)

وسلم: ليسألنكم الناس عن كل شئ، حتى يقولوا : الله خلق كل شئ ،فمن خلق الله ؟" .

# داود بن الحصين

داود بن الحصين الأموى، مولاهم أبو سليمان المدنى . روى عن أبيه وعكرمة، ونافع وأبو سفيان ابن أبى أحمد، وغيرهم. وعنه مالك وابن اسحاق وابراهيم بن أبى حبيبة وغيرهم .

حالته فى الجرح والتعديل :-

**ثقة،إلا فى روايته عن عكرمة فمنكره .**

قال على بن المدينى: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث . وقال سفيان بن عينية: كنا نتقى حديث داود بن الحصين . وقال ابن معين : ثقة . وقال أبو داود : أحاديثه عن شيوخه مستقيمة، وأحاديثه عن عكرمة مناكير . وقال النسائى : وليس به بأس .وقال ابن حجر: ثقة ،إلا فى عكرمة .

تهذيب التهذيب (٣/ ١٨١) تقريب التهذيب( ١٣٨ت ١٧٧٩) الكامل لابن عدى (٣/ ٥٦٠) سير أعلام النبلاء (٥/ ٦٤) .

**مثال لروايته عن عكرمة: -**

ما أخرجه الترمذى فى سننه ك الطب باب ٢٦( ٥/ ٤٠٥ح ٢٠٧٥) من طريق ابراهيم بن إسماعيل بن أبى حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الهى ومن الأوجاع كلها أن يقول : بسم الله الكبير، أعوذ بالله العظيم من شر كل عرق نعَّار، ومن شر حر النار".

قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابراهيم بن اسماعيل بن أبى حبيبة، وابراهيم يضعف فى الحديث .

قلت: وفيه علة أخرى وهى أنه من رواية داود عن عكرمة، ورواية داود عن عكرمة منكرة .

والله أعلم .

## دراج بن سمعان أبو السمح

ويقال : اسمه عبد الرحمن، ودراج لقب أبو السمح، القرشى السهمى ، مولاهم المصرى.

روى عن عبد الله بن الحارث الزبيدى، وأبى الهيثم، والعتوارى، وعيسى بن هلال الصدفى، وغيرهم.

وعنه حيوة بن شريح، وابن لهيعة، والليث، وسالم بن غيلان، وغيرهم.

## حالته فى ميزان الجرح والتعديل :-

" مقبول الرواية، وفى روايته عن أبى الهيثم ضعيف "

وثقة ابن معين. وقال الآخرى عن أبى داود :أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبى الهيثم عن أبى سعيد . وقال النسائى :ليس بالقوى .وفى موضع آخر: منكر الحديث. وذكره ابن حيان فى الثقات وذكر أن اسم ابيه وخرج حديثه فى صحيحه . وحكى ابن عدى عن أحمد بن حنبل : أحاديث دراج عن أبى الهثيم عن أبى سعيد فيها ضعف .

وقال ابن حجر : صدوق، فى حديثه عن أبى الهيثم ضعيف التاريخ الكبير (٣/ ٢٥٦) الكامل لابن عدى( ٣/ ١٠) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٤) تهذيب التهذيب(٣/ ٢٠٨) تقريب التهذيب (١٤١ت ١٨٢٤) .

**مثال لروايته عن أبى الهيثم :-**

ما أخرجه أحمد[1] وأبو يعلى[2]من طريق دراج أبى السمح عن أبى الهيثم عن أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: " الشتاء ربيع المؤمن ".

ومسنده ضعيف ،لأن فيه دراجاً، رواية عن أبى الهيثم ضعيفة كما تقدم .

**مثال لرواية دراج عن غير أبى الهيثم :-**

ما أخرجه النجارى فى الأدب المفرد[3] وابن وهب فى جامعة[4]من طريق دراج عن عيسى بن هلال عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" إن رُوحَىْ المؤمنين ليلتقيان على مسيرة يوم، وما رأى أحدهما صاحبه قط ".

---

1 – أحمد فى مسنده ( ٣/ ٧٥) .

2 – أبو يعلى فى مسنده (٢/ ٣٢٤ح ١٠٦١ ) .

3 – البخارى فى الأدب المفرد باب الألفة صـ ٨١– ٨٢ .

4 – ابن وهب فى جامعة (١/ ٢٨٠ ح ١٨٠) .

قلت: سنده حسن، فإن دراجاً صدوق فى روايته عن غير أبى الهيثم، وهو هنا قد روى عن عيسى بن هلال الصدفى، وهو صدوق[1] .

والحديث أخرجه أحمد فى مسنده[2]من طريق دراج عن عيسى بن هلال عن عبد الله بن عمرو. وصححه الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله - .

ومع ذلك فإن محقق كتاب الجتمع لابن وهب قد ضعفه، وهذا وهم منه .

---

1 - تقريب التهيب ( ٣٧٧ ت ٥٣٣٧ ) .

2 - أحمد فى مسنده (٩/ ١٢٤ ح ٦٦٣٦، ٧٠٤٨) تحقيق الشيخ أحمد شاكر .

# سفيان بن حسين

هو سفيان بن حسين بن الحسن أبو محمد، ويقال أبو الحسن ،الواسطى.

روى عن إياس بن معاوية، والحكم بن عتيبة، ومحمد بن سير بن، والحسن، ويعلى بن مسلم، ويونس بن عبير، وحميد الطويل، وعبيد الله بن عمر، والزهرى، وغيرهم.

وعنه شعبة، وعمر بن على المقدمى، ومحمد بن يزيد الواسطى ، وهيثم بن بشير، ويزيد بن هارون ،وغيرهم .

**حالته فى ميزان الجرح والتعديل :-**

**" حديثه عن الزهرى ضعيف وفى غيره لابأس به "**

قال أبو بكر المروزى عن أحمد بن حنبل: ليس بذاك فى حديثه عن الزهرى .

وقال عباس الدورى عن ابن معين: ليس به بأس ، وليس من أصحاب الزهرى، وفى حديثه ضعيف ما روى عن الزهرى .

وقال أبو بكر بن أبى خيثمة عن ابن معين: ثقة فى غير الزهرى لايدفع ، وحديثه عن الزهرى ليس بذاك ، إنما سمع منه بالموسم .

وقال النسائى : ليس به بأس إلا فى الزهرى . وقال أبو أحمد بن عدى : هو فى غير الزهرى صالح الحديث، وفى الزهرى يروى أشياء خالف الناس .

وقال يعقوب بن شيبة: صدوق ثقة، وفى حديثه ضعيف .

وقال عثمان بن أبى شيبة: كان ثقة ،إلا أنه كان مضطرباً فى الحديث قليلاً.

وقال محمد بن حيان بن أبى حاتم: يروى عن الزهرى المقلوبات، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات، وزاك أن صحيفة الزهرى اختلطت عليه، فكان يأتى بها على التوهم، فالا يضاف فى أمره تنكب ما روى عن الزهرى، والاحتجاج بما روى عن غيره[1] .

## مثال لروايته عن الزهرى :

ما أخرجه أبو داود[2]والدارقطنى[3]

---

1 – تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٨) تهذيب الكمال (٧/ ٣٤٤- ٣٤٥) المجروحين لابن حيان (١/ ٣٥٤) الجرح والتعديل (٤/ ٩٧٤ )

2 – أبو داود فى سننه ك الديات باب فى الدابة تنفخ برجلها ( ٤/ ١٩٦ح ٤٥٩٢ ).

3 – الدار قطنى فى سننه .

والبيهقى[1] والطبرانى[2] وابن عدى[3] من طريق سفيان عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة مرفوعاً" الرِّجل جُبار "

قال الطبرانى: لم يروه عن الزهرى إلا سفيان بن حسين . قلت: وهو ضعيف فى الزهرى .

وقال الدارقطنى: لم يروه غير سفيانت بن حسين، وخالفه الحفاظ عن الزهرى، منهم مالك،وابن عينيه، ويونس، ومعمر ، وابن جريج، وعقيل ، وليث بن سعد، وغيرهم. كلهم رووه عن الزهرى، فقالوا: العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار. ولم يذكروا الرجل، وهو الصواب.

وقال ابن عدى : لم يأت به عن الزهرى غير سفيان فيما علمت .

وذكر نحوه البيهقى[4]أيضاً وقال : هذه الزيادة ينفرد بها سفيان

---

[1] – البيهقى فى السنن الكبرى ك الأثربة والحد فيها باب الدابة تنفح برجلها (٨/ ٣٤٣) .

[2] – الطبرانى فى المعجم الصغير (٢/ ٢٧٤ ح ٧٢٩ ).

[3] – ابن عدى فى الكامل (٤/ ٤٧٦ ) .

[4] – السنن الكبرى (٨/ ٣٤٣ ) .

بن حسين عن الزهرى، وقد رواه مالك بن أنس، والليث بن سعد، وابن جريج، ومعمر، وعقيل، وسفيان بن عيينه، وغيرهم عن الزهرى، ولم يذكر أحد منهم فيه الرجل .

ثم ساق البيهقى هذا الحديث من طريق أخرى عن أبى هريرة، وهزيل بن شرجيل مرسلاً، وأعلهما . وقال الشافعى : فى هذا المتن غلط، لأن الحفاظ لم يحققوه.

قلت: وبذلك يكون هذا الحديث ضعيف، لأنه من رواية سفيان بن حسين عن الزهرى .

## معنى قوله " الرِّجل جُبار "

قال أبو داود : الدابة تضرب برجلها وهو راكب " .

والمعنى : الرجل جُبار : بضم الجيم أى هدر ،أى ما أصابته الدابة برجلها فلا قود على صاحبها"[1] .

وقال الخطابى : قد تكلم الناس فى هذا الحديث، وقيل غير محفوظ، وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ، قالوا: وإنما العجماء جرحها جبار، ولوصح الحديث كان القول به واجباً .

وقد قال به أصحاب الرأى، وذهبوا إلى أن الراكب إذا رمحت دابته إنساناً برجلها فهو هدر، وإن نفحته بيدها فهو ضامن، وذلك أن الراكب يملك تصريفها من قدامها، ولا يملك ذلك منها فيما ورائها انتهى[2].

وقال ابن حجر : وقد احتج لهم الطحاوى بأنه لايمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والفم، واحتج برواية سفيان بن حسين" الرجل جبار" وقد غلطه الحفاظ، ولوصح فاليد أيضاً جبار بالقياس على الرجل ، وكل منهما مقيد بما إذا كان لمن

---

[1] – عون المعبود (١٢/ ٣٣٥) .

[2] – معالم السنن للخطابى (٤/ ٣٩ ) .

هى معه مباشرة ولا تسبب، ويحتمل أن يقال :" حديث " الرجل جبار " مختصر من حديث " العجماء جبار "[1] لأنها فرد من أفراد العجماء، وهم لايقولون بتحصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه[2] .

## مثال لروايته عن غير الزهرى :

أما رواية سفيان عن غير الزهرى فقد اخرج له مسلم فى صحيحه[3] قال: وحدثنا يحيى بن يحيى أضرنا عمر بن على بن مقدم عن سفيان بن حسين قال : سألنى إياس بن معاوية، فقال :إنى أراك قد كلفت بعلم القرآن، فاقرأ على سورة، وفسِّره، حتى انظر فيما علمت، قال: ففعلت، فقال لى: احفظ على ما أقول لك : إياك والشفاعة[4]فى الحديث، فإنه قلما أحد إلا ذل

---

1 – أخرجه البخارى فى صحيحة ك الديات باب العجماء جبار ( ١٢/ ٢٦٧ح ٦٩١٣) عن أبى هريرة .

2 – فتح البارى ( ١٢/ ٢٦٨) .

3 – مسلم فى صحيحه المقدمة باب النهى عن الحديث بكل ما سمع (١/ ٧٥ ) .

4 – الشفاعة : قال أهل اللغة: الشفاعة : القبح، وقد شفع الشئ مضم النون– أى قبح فهو أشفع وشنيع، وشنعت بالشئ بكسر النون وشنعته أى أنكرته، وشنعت على الرجل : أى ذكرته بقبيح. ومعنى كلامة :أنه حذره أن يحدث بالأحاديث

فى نفسه، وكذُب فى حديثه وأخرج الحاكم[1]من طريق يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين عن أيوب عن أبى قلابة عن أبى أبى الرجى قال: بينا أبو بكر الصديق رضى الله عنه يتغدى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نزلت هذه الآية " فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره"[2]: فأمسك أبو بكر ،وقال يارسول الله: أكل ماعملنا من سوء رأيناه ؟ فقال : ما ترون مما تكرهون فذلك ما تجزون يؤخر الخير لأهله فى الآخرة ".

قلت : فهذا إسناد رجاله ثقات ، ورواية سفيان هنا مقبولة وصححيه، غير أن الحديث مرسل، وذلك لأن أبا أسماء، وهو عمرو بن قرثد الرجى الدمشقى[3]لم يسمع من أبى بكر .

قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وتقصيه الذهبي بقوله : قلت : مرسل .

---

المنكرة التى يشنع على صاحبها وينكر ويقبح حال صاحبها، فيكذب أو يستراب فى رواياته ، فتسقط منزلته ويذل فة نفسه . والله أعلم .

[1] – الحاكم فى المستدرك (٢/ ٥٣٢– ٥٣٣ ) شرح النووى (١/ ٧٦).

[2] – سورة الزلزلة آية رقم ٧، ٨.

[3] – تهذيب التهذيب (٨/ ٩٩ ) .

# سماك بن حرب

هو: سماك بن حرب أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة البكرى الذهلى، أبو المغيرة الكوفى .

روى عن جابر من سحرة،والضحاك بن قيس،وأنس بن مالك ، وعلقمة بن وائل، وموسى بن طلحة، وعكرمة، ومحمد بن حرب ، وغيرهم .

وعنه زكريا بن أبى زائدة، وشعبة، والثورى ،وحماد بن سلمة، وأبو الأحوص،وشريك، وإسرائيل،وأسباط بن نصر، وغيرهم .

## حالته فى ميزان الجرح والتعديل :-

" روايته عن عكرمة خاصة مضطربة ومقبول الرواية فى غيره "

قال الذهبى:صدوق صالح، من أوعية العلم، مشهور .ووثقة ابن معين وأبو حاتم .

وقال احمد: مضطرب الحديث. وقال ابن أبى خيثمة سمعت ابن معين سئل عنه ما الذى عابه، قال :أسند أحاديث لم يسندها غيره، وهو ثقة .

وقال ابن عمار : يقولون أنه كان يغلط وزيختلفون فى حديثه .

وقال العجلى: بكرى جائز الحديث، إلا أنه كان فى حديث عكرمة ربما وصل الشئ وكان الثورى يضعفه بعض الضعف، ولم يرغب عنه أحد وكان فصيحاً عالماً بالشعر وأيام الناس.وقال يعقوب بن شيبة : قلت لابن المدينى : رواية سماك عن عكرمة ،فقال: مضطربة.

وقال يعقوب السدوسى: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو فى غير عكرمة صالح وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم . مات سنة ثلاث وعشرين ومائة .

تهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٣) سيرأعلام النبلاء(٤/ ٤٧٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٢) .

## مثال لرواية سماك عن عكرمة :

أخرج أبو داود[١] والترمذى[٢]من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً جاء مسلماً على عهد النبى صلى الله عليه

---

1 – ابو داود فى سننه ك الطلاق باب إذا أسلم أحد الزوجين (٢/ ٢٧٨– ٢٧٩ ح ٢٢٣٨) .

2 – الترمذى فى سننه ك النكاح باب ماجاء فى الزوجين المشركين يُسلمُ أحدهما ( ٩/ ٤٤٩ ح ١١٤٤) .

وسلم ، ثم جاءت امرأته مسلمة بعده، قال: يارسول الله ،إنها قد كانت أسلمت معى، فَرُدَّها على وأخرج أبو داود[1]وابن ماجه[2]والحاكم[3]وغيرهم من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: اسلمت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجت فجاء زوجها إلى النبى صلى الله عليه وسلم، فقال: يارسول الله ،إنى قد كنت اسلمت وعلمت باسلامى، فانتزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر وردَّها إلى زوجها الأول .

فهذا الحديث من رواية سماك عن عكرمة، وسنده ضعيف، لأن سماكاً تفرد به، ورواتيه عن عكرمة خاصة مضطربة ،وهذه منها، ويدل على اضطرا به فيه: أنه ذكر فى الرواية الأولى أن الرجل هو الذى أسلم أولاً، وفى الرواية الثانية أن المرأة هى التى أسلمت .

والله أعلم .

---

[1] – رقم ( ٢٢٣٩ ) .

[2] – ابن ماجة فى سننه ك النكاح باب الزوجين يُسلم أحدهما قبل الآخر (١/ ٦٤٧ ح ٢٠٠٨ ).

[3] – الحاكم فى المستدرك (٢/ ٢٠٠).

## مثال لروايته عن غير عكرمة

ما أخرجه مسلم[1] والترمذى[2] وغيرهما من طريق سماك بن حرب عن مصعب بن سعد قال: دخل عبد الله بن عمر على ابن عامر يعوده وهو مريضه. فقال: ألا تدعوا الله لى يا ابن عمر ؟ قال :إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لايقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول ". وكنت على البصرة .

فهذا حديث صحيح، وهو من طريق سماك بن حرب عن غير عكرمة .

---

[1] – ك الطهارة باب وجوه الطهارة للصلاة (٣/ ٨٤ ح ٣٢٤ ).

[2] – ك الطهارة باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ( ١/ ٥ ح ١) .

## سليمان بن كثير العبدى

سليمان بن كثير العبدى، أبو داود، ويقال أبو محمد البصرى .

روى عن حصين بن عبد الرحمن، وحميد الطويل، والزهرى، وداود بن أبى هند، وغيرهم .

وعنه حبان بن هلال، وزيد بن هارون، واخوه محمد بن كثير، وغيرهم .

### حالته فى الجرح والتعديل :

### لا بأس به إلا فى الزهرى

قال العجلى: جائز الحديث، لا بأس . وقال النسائى: لا بأس به إلا فى الزهرى .

وقال العقيلى : مضطرب الحديث، حديثاً عبد الله بن علس، وقال : سمعت محمد بن يحيى يقول: سمعت سليمان بن كثير العبدى، سكن البصرة، ما روى عن الزهرى فإنه قد اضطرب فى أشياء منها، وهو فى غير حديث الزهرى أثبت.

وقال ابن حيان: كان يخطئ كثيراً، فأما روايته عن الزهرى فقد اختلطت عليه صحيفته،فلا يحتج بشئ منفرد به عن الثقات.

وقال ابن عدى: لم أسمع أحداً فى روايته عن غير الزهرى قال،

وله عن الزهرى وغيره أحاديث صالحة، ولا بأس به. وقال ابن : لابأس به فى غير الزهرى .

الجرح والتعديل (٤/ ١٣٨) الضعفاء الكبير للعقيلى( ٢/ ١٣٧) الكامل لابن عدى (٤/ ٢٨٩) تهذيب التهذيب( ٤/ ٢١٥) تقريب التهذيب(١٩٤ ت ٢٦٠٢) .

**مثال لروايته عن الزهرى:**

ما أخرجه ابن عدى فى كامل( ٤/ ٢٨٩) من طريق سليمان بن كثير العبدى عن الزهرى عن سعيد بن الحسيب عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب الى جذع نخلة قبل أن يوضع المنير، فلما وضع المنير ، فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين الجذع حتى سمعنا حنينه، وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده عليه ، فسكن مابه.

والحديث بهذا الاسناد ضعيف ، لأجل سليمان بن كثير فى روايته عن الزهرى ضعيف ، وقد روى هنا عنه .

قلت : والحديث له شاهد من حديث أنس : أخرجه الترمذى فى سننه ك المناقب باب حنين الجذع له صلى الله عليه وسلم (٥/ ٥٥٤ ح ٣٦٢٧) وابن ماجه فى سننه ك اقامة الصلاة والسنة

فيها باب ما جاء فى بدء شأن المنبر (١/ ٤٥٤ ح ١٤١٥) والدارمى فى سننه ك الصلاة باب مقام الإمام إذا خطب (١/ ٣٦٧ ).

## عبد الله بن المثنى

هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصارى أبو المثنى الأنصارى البصرى.

روى عن عمه ثمامه بن عبد الله وعمى أبيه موسى والنصر :بنا أنس بن مالك، والحسن البصرى وثابت البنانى وعلى بن زيد من جد عان، وغيرهم .

وعنه: ابنه محمد وابن ابنه سلمة بن المثنى وعبد الصمد بن عبد الوارث ، وغيرهم .

**حالته فى الجرح والتعديل :**

صحيح إذا روى عن عمه ثمامة ومتكلم فيه إذا روى عن غيره لذلك اختلفت كلمة علماء الجرح والتعديل فيه: فقال أبوز حاتم: شيخ . وقال أبو زرعة: صالح . وقال أبو داود :لا أخرج حديثه. وقال النسائى : ليس بالقوى . وقال زكريا الساجى: فيه ضعيف، لم يكن صاحب حديث. وقال العقيبى فى الضعفاء: لا يتابع على أكثر حديثه .وقال ابن حجر : صدوق ، كثير الغلط.

الضعفاء للعقيلى (٢/ ٣٠٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٩) تهذيب التهذيب (٥/ ٣٨٧) تقريب التهذيب (٢٦٢ ت ٣٥٧١) .

## مثال لروايته وهى صحيحة :

ما أخرجه البخارى فى صحيحه[1] قال: حدثنا عبدة بن عبد الله حدثنا عبد الصمد قال: حدثنا عبد الله بن المثنى قال حدثنا ثمامة بن عبد الله عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم : أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً .

قلت: وهذا الحديث يؤيد ما قصدته من هذا البحث من أن بعض الباحثين قد يتسرع فيصحح الحديث لكون الراوى من رجال الصحيح، وقد يكون صاحب الصحيح قد أخرج له عن شيخ معين. وذلك لمعرفة ضبطه لحديث شيخه هذا، ولا يخرج له عن غير ذلك الشيخ .

ولذلك قال ابن حجر فى شرح هذا الحديث : وعبد الله بن المثنى ممن تفرد البخارى بإخراج حديثه دون مسلم، وقد وثقة

---

[1] – أخرجه البخارى فى صحيحه ك العلم باب من اعاد الحديث ثلاثاً ( ١/ ٢٣٠ ح ٩٥) .

العجلى والترمذى، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : شيخ . وقال أبو خيثمة عن ابن معين : ليس بشئ .

وقلت النسائى : ليس بالقوى. قلت : لعله أراد فى بعض حديثه. وقد تقرر أن البخارى حيث يخرج لبعض من فيه مقال، لا يخرج شيئاً مما أنكر عليه.

وقول ابن معين ليس بشئ أراد به فى حديث بعينه سئل عنه. وقد قسواه فى رواية إسحاق بن منصور عنه. وفى الجملة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا مفسراً بأمر فادح .وذلك غير موجود فى عبد الله .

ابن المثنى هذا.وقد قال ابن حبان لما ذكره فى الثقات:ربما أخطأ .

والذى أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة، والبخارى إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره، ولا شك أن الرجل أضبط الحديث آل بيته من غيره[1] .

---

[1] - فتح البارى (١/ ٢٣١ ).

## عكرمة بن عمار

هو عكرمة بن عمار العجلى أبو عمار اليمامى ، بصرى الأصيل.

روى عن الهرماس بن زياد وله صحبه، وإياس بن سلمة، وطاوس ، وسالم، وعطاء، ويحيى بن ابى كثير. وعنه يحيى القطان ، وابن مهدى ، وأبو الوليد، وخلق.

### حالته فى ميزان الجرح والتعديل .

### مقبول الرواية إلا فى يحيى بن أبى كثير فإن روايته عنه مضطربة وبهم كثيراً

قال أبو حاتم: صدوق، وربما وهم: وقال أحمد: عكرمة مضطرب الحديث عن يحيى بن ابى كثير. ووثقة ابن معين . وقال ابن المدينى : أحاديث عكرمة عن يحيى بن أبى كثير ليست بذاك، مناكير، كان يحيى بن سعيد يضعفها . وقال العجلى: ثقة.

وقال البخارى : مضطرب فى حديث يحيى بن أبى كثير، ولم يكن عنده كتاب. وقال أبو داود ثقة، وفى حديثه عن يحيى بن أبى كثير اضطرب.

وقال النسائى : ليس به بأس إلا فى حديث يحيى بن أبى كثير.

وذكره ابن حبان فى الثقات ،وقال: فى لاوايته عن يحيى بن أبى كثير اضطراب كان يحدث من غير كتابه. وقال أبو أحمد الحاكم : جل حديثه عن يحيى، وليس بالقائم . توفى سنة ١٥٩هـ .

تهذيب التهذيب ( ٧/ ٢٦١) ميزان الاعتدال(٣/ ٩٠).

## مثال بروايته عن يحيى بن أبى كثير:

ما أخرجه أبو داود ابن ماجه وأحمد والحاكم والبيهقى وغيرهم كلهم من طرق عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير عن هلال بن عياض قال: حدثنى أبو سعيد قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يخرج الرجلان يضربان الفائط كاشفين، يتحدثان، فإن الله عزوجل يمقت على ذلك.

قال أبو داود : هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار قلت: وسنده ضعيف ،لا ضطراب عكرمة بن عكرمة فى روايته عن يحيى

بن أبى كثير، فتارة يرويه عن يحيى عن عياض بن هلال، وفى رواية عنه عن هلال بن عياض .

قال ابن ابى حاتم : سمعت أبى يقول فى حديث رواه عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير عن هلال بن عياض ،ويقال عن عياض بن هلال عن أبى سعيد عن النبى صلى الله وعليه وسلم أنه نهى المتغوطين أن يتحدثا. ورواه الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلاً .

قال أبى : الصحيح فى هذا المعنى حديث الأوزاعى ، حديث عكرمة وَهَمَ [1] .

وليست هذه قاعدة عامة فى مرويات عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير ،فقد أخرج له مسلم[2] من هذا الطريق، وهو حديث صحيح لخلوه من الاضطراب فيكون المعنى أن روايات

---

[1] – العلل لابن أبى حاتم (١/ ٤١).

[2] – أخرج مسلم فى صحيحه ك صلاة المسافرين باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه (٦/ ٥١ح ٧٧٠) من طريق عكرمة عرض يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوض قال: سألت عائشة أم المؤمنين : بأى شئ كان صلى الله عليه وسلم يفتح صلاته إذا قام من الليل ؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته : اللهم رب جبريل وميكائيل واسرائيل ..... الحديث ".

عكرمة عن يحيى بن أبى كثير تحتاج إلى نظر لأنه يضطر فيها ،فإذا سلمت من الاضطراب كانت مقبول .

**مثال لروايته عن غير عكرمة :**

ما أخرجه مسلم[1] وأبو داود[2]، والترمذى[3] وابن ماجه[4] من طريق عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة بن الأكوع قال : حدثنى أبى قال: كنت قاعداً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فعطس رجل، فقال الحمد الله، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: " يرحمك الله" ثم عطس أخرى، قال :" الرجل مزكوم".

---

[1] – مسلم فى صحيحه ك الزهرى والرقايق باب نشميت العاطس (١٨/ ١٠٤ح ٢٩٩٣) .

[2] – أبو داود فى سننه ك الأدب باب كم مرة يشمت العاطس (٤/ ٣١١ح ٥٠٣٧).

[3] – الترمذى فى سننه ك الأدب باب كم يشمت العاطس (٥/ ٧٩ح ٢٧٤٥) .

[4] – ابن ماجه فى سننه ك الأدب باب تشميت العاطس (٢/ ٢٢٣ح ٣٧١٤) .

## مسلمة بن علقمة

مسلمة بن علقمة المازنى أبو محمد البصرى .

روى عن داود بن أبى هند، وإياس بن دغفل، ويزيد الرقاش.

وعنه الأصمعى، وعلى بن المدينى، وقيس بن حفص، وأبو همام، وغيرهم .

**حالته فى الجرح والتعديل .**

**مقبول الرواية، وفى روايته عن داود بن أبى هند مناكير**

وثقة ابن معين . وضعفه الامام احمد وقال: شيخ ضعيف ، حديث عن داود ابن أبى هند أحاديث مناكير وأسند عنه. وذكره العقيلى فى الضعفاء، وقال: له عن داود مناكير وما لايتابع عليه من حديثه كثير. وذكر له ابن عدى أحاديث وقال : وله غير ما ذكرت مالا يتابع عليه.

وقال ابن حجر: صدوق له أو هام: مذكره ابن حيان فى الثقات الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٧) الكامل لابن عدى( ٨/ ٢١) تهذيب التهذيب (١٠/ ١٤٤) ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٩) تقريب التهذيب (٤٦٤ ت ٦٦٦١) .

## مثال لروايته عن داود بن أبى هند :

ما أخرجه الترمذى[1] من طريق مسلمة بن علقمة عن داود عن عامر عن مسروق عائشة قالت : آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه ،وحرَّم، فجعل الحرام حلالاً ،وجعل فى اليمين كفارة".

وسنده ضعيف، مسلمة بن علقمة يضعف فى حديثه عن داود بن أبى هند.

قال الترمذى : حديث مسلمة عن داود رواه على بن مسهر وغيره. عن داود عن الشعبى أن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلاً.وليس فيه[ عن مسروق عن عائشة ] وهذا أضح من حديث مسلمة بن علقمة .

---

[1] – أخرجه الترمذى فى سننه ك الطلاق باب ما جاء فى الايلاء (٣/ ٥٠٥ ح ١٢٠١) وقال محقق الترمذى – محمد مواد عبد الباقى- : لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب السنة سوى الترمذى . قلت : بل أخرجه ابن ماجه فى – سننه ك الطلاق باب الحرام (١/ ٦٧٠ ح ٢٠٧٢) من طريق مسلمة بن علقمة عن داردبه .

وقال الذهبى فى الميزان (٤/ ١٠٩) : ومنا مناكيره، وذكر هذا الحديث .

## ١- النوع الثانى

## قوم ضابطون اختل ضبطهم فى بعض الأماكن دون بعض

**الضبط** : هو " أتقان ما يرويه الراوى، بأن يكون متيقظاً " لما يروى" [١] .

ومن المعلوم عند المحدثين أن من شروط قبول الراوى أن يكون ضابطاً " متيقظاً " متيقنا لما يسمعه من الراوية، فاهماً لها دقيقاً دقيقاً، وحافظاً لها حفظاً كاملاً لا تردد فيع، مع ثباته على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأراء.

ويعرف ضبط الراوى من طريق عرض مروياته على الروايات الأخرى المماثلة، ومقارنتها بها، فإذا اتفقت معها غالباً – ولو من حيث المعنى – سلمت روايها من الانتقاد، وسمى حافظاً ، ولا تضرمن مخالفة النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته، وندرت الموافقة، اختل ضبطه ، ولم يحتج بحديثه .

---

[1] – الباعث الحثيث صـ ٩٢ .

قال ابن الصلاح فى هذا الشأن :" يعرف كون الراوى ضابطاً بأن نعتبر روايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقه لها فى الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثيراً المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه ، ولم يحتج بحديثه"[1] .

وهذا الأسلوب يدل على دقة منهج علماء الحديث فى معرفة ضبط الراوى .

كما أنه لم يغب عنهم الأحوال التى ترد فيها رواية الراوى إذا اختل ضبطه .

قال ابن الصلاح:" لا تقبل رواية من عرف بالتساهل فى سماعه أو إسماعه، كمن لا يبالى فى السماع ، أو يحدث لا من أصل مصحح ، أو عرف بقبول التلقين فى الحديث، أو كثرة السهو فى روايته إذا لم يحدث من ضبط أصل، أو كثررت الشواذ والمناكير فى حديثه"[2].

---

1 – مقدمة ابن الصلاح .

2 – مقدمة ابن الصلاح .

وقد يكون الراوى ضابطاً لروايته متثبتاً منها، فيصح حديثه، ثم يعتريه اختلال فى ضبطه لا ختلاف الظروف المحيطه به، من تغير المكان، والترحل من بلد إلى بلد فيضعف حديثه .

ومن تغير حفظه بسبب تغير الأماكن ، فضعفت روايتهم فى بعض الأماكن دون بعض قم .

**القسم الأول** :

وهو : زهير بن محمد أبو المنذر الخراسانى المروزى، سكن الشام ، ثم الحجاز .

روى عن زيد بن أسلم ،وعاصم الأحوال، وعبد الله بن محمد بن عقيل، محمد بن المنكر، وغيرهم. وعنه أبو داود الطيالس، وروح بن عبادة، وأبو عامر العقدى، والوليد بن مسلم ، وغيرهم .

وثقة أحمد، وقال : ثقة مقارب الحديث ، ليس به بأس .

وقال العجلى : جائز الحديث . وقال أبو حاتم : مجله الصدق وفى حفظه .

سوء وحديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق .

وقال البخارى : ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح ،وقال الأثرم عن أحمد: فى رواية الشامين عن زهير يروون مناكير، ثم قال أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة .

وابن عدى: لعل أهل الشام أخطأوا عليه، فإن روايات أهل العراق عنه تشبه المستقيمة ، وأرجو أنه لا بأس به .

قال ابن رجب : وفصل الخطاب فى حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة ، وما خرج عنه فى الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، وقد بلغ الأمام أحمد براويات السامعين عنه أبلغ من الانكار "[1] .

## مثال لرواية الشاميين عنه :

ما أخرجع ابن ماجه[2] والحاكم [1] وابن السنى[2] من طريق الوليد بن مسلم عن

---

[1] - الكامل لابن عدى (٣/ ١٠٧٣ ) ميزان الاعتدال (٢/ ٨٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٨) هدى السارى صـ ٤٨١ شرح علل الترمذى (٢/ ٦١٥ )

[2] - ابن ماجه فى سننه ك الأدب باب فضل الحامدين (٢/ ١٢٥٠ح ٣٨٠٣) .

زهير بن محمد عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى ما يحب قال : الحمدلله الذى بنعمته تتم الصالحات ، وإذا رأى ما يكره قال الحمد لله على كل حال".

وهذا الحديث بهذا الاسناد ضعيف ،لأنه من رواية زهير بن محمد رواية الشاميين عنه متكلم فيها، وهذه منها، لأن الوليد بن مسلم الراوى عنه شامى[٣] .

## مثال لرواية غير الشاميين عنه :

ما أخرجه أبو يعلى[٤]فى مسنده من طريق أبى عامر العقدى عن زهير بن محمد عن عبد الله بن عقيل عن عبد الرحمن بن أبى سعيد عن أبى سعيد الخدرى قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر حديثاً، فقال : ياأيها الناس إنى فراطكم على الحوض، فإذا جئتم قال رجل : يا رسول الله أنا فلان بن

---

[1] – الحاكم فى المستدرك (١/ ٤٩٩) .

[2] – عمل اليوم والليلة لابن السنى رقم ٣٧٨ .

[3] – هو الوليد بن مسلم القرشى، مولاهم أبو العباس الدمشقى، تقريب التهذيب ( ٥١٣ ت ٧٤٥٦ ) .

[4] – ابو يعلى مسنده (٢/ ٤٣٤ح ٢٦٤ ).

فلان ، وقال آخر : أنا فلان بن فلان، فأقول: أما النسب فقد عرفته، ولعلكم أحدثتم بعدى وارتدتم".

فهذا حديث محسن، وإن كان من رواية زهير بن محمد ، إلا أن الراوى عنه أبو عامر: وهو عبد الملك بن عمرو القيسى، وهو بصرى[1].

ورواية أهل البصرة عنه لا بأس بها .

ولذلك قال ابن حجر فى الفتح(١١/ ٣٨٦) : وقد أخرج أبو يعلى بسند حسن عن أبى سعيد، وذكر الحديث .

وعن غير الشاميين روى له الامام البخارى فاخرج[2] من طريق أبى عامر العقدى

عن زهير بن محمد بن عمرو بن حلحلة عن عطاء عن أبى سعيد وابى هريرة " ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب...." الحديث وقد تابعه الوليد بن كثير عن مسلم[3] .

---

1 – تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٩) .

2 – ك المرضى باب ما جاء فى كفاءة المرض( ١٠/ ١١٨ح ٥٦٤١، ٥٦٤٢) .

3 –

كما أخرج البخارى له حديثاً آخر من طريق أبى عامر أيضاً عن زهير به" إياكم والجلوس فى الطرقات " الحديث، وليس له ففى البخارى غير هذا .

**القسم الثانى** : من حدث عن أهل بلد أو اقليم فحفظ حديثهم، وكان حديثه صحيحاً وحدث عن غيرهم فلم يحفظ ومن هؤلاء .

## إسماعيل بن عياش

هو :إسماعيل بن عياش بن سلم العنسى ،أبو عتبة الحمصى .

ولد سنة ثمان ومائه .

روى عن: شرحبيل بن مسلم الخولانى، ومحمد بن زياد الألهانى، وعبد الله بن دينار، وعبد الرحمن بن جبير، وضمضمة بن زرعة، وتميم بن عطية ،وأسيد بن عبد الرجمن، وحبير بن سعد، وثور بن يزيد، والاوزاعى، والزبيدى، وخلق من أهل الشام والحجاز والعراق وغيرهم .

روى عنه محمد بن إسحاق وهو أكبر منه ،والأعمش والثورى وهما من شيوخه، والليث بن سعد، والوليد بن مسلم ومعتمر بن

سليمان وهما من أقرانه ،وابن المبارك ،وأبو داود الطيالسى ،وحجاج الأعور، وشبابة بن سوار وغيرهم .

## حالته فى ميزان الجرح والتعديل :

روايته عن أهل الشام مقبولة ،أما إذا روى عن غيرهم " فإن روايته ضعيفة .

قال محمد بن عثمان بن أبى شيبه : ثقة فيما يروى عن الشاميين ،وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط فى حفظة عنهم .

وقال معز بن محمد الأسدى :إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجاز بين والعراقيين خلط ما شئت .

وقال الفسوى : تكلم قوم فى اسماعيل ، وهو ثقة عدل، أعدل،أعدى الناس بحديث لشام . وقال ابن معين : لابأس به فى حديث أهل الشام. وقال النجارى: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث غيرهم ففيه نظر .

قال أبو بكر المروزى : سألت أحمد عنه محسن روايته عن لشاميين.وقال : هو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين ، وغيرهم .

وقال على بن المدينى: كان يوثق فيما روى أصحابه أهل الشام،فأما ما روى غير أهل الشام ففيه نظر، وقال دحيم : إسماعيل فى الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين. وقال ابن عدى: إذا روى عن الحجازيين فلا يخلط من غلط، أما أن يكون حديثاً برأسه أو مرسلاً يوصله أو موقوفاً يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم ،وهو فى الجملة ممن يكتب حديثه ويحتج به فى حديث الشاميين خاصة

وقال ابن حجر : صدوق فى روايته عن أهل بلده، مخلط فى غيرهم [1] .

## مثال لروايته عن أهل الشام :

ما أخرجه الترمذى[1] وابن ماجه [2] وأحمد[3] من طريق اسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن

---

[1] – تهذيب التهذيب (١/ ٣٢١ ت ٥٨٣) تقريب التهذيب ( ٣٤٨ت ٤٧٣) ميزان الاعتدال (١/ ٢٤٠) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٧٠) .

كثير بن مرة الحضرى عن معاذ بن جبل عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: لا تؤذى امرأة زوجها فى الدنيا إلا قالت زوجة من الحور العين : لا تؤذيه قاتلك الله، فإنما هو عندك دخيل[٤]؛ يوشك أن يفارقك إلينا .

فهذا حديث من رواية اسماعيل بن عياش، وقد وثقة أحمد ابن معين والبخارى ،وغيرهم... كما يقدم فى روايته عن الشاميين ،وهذه منها، فإن بحير بن سعد السحول ،أبو خالد الحمصى، وهو شامى : ثقة ثبت [٥] .

وكذلك سائر الرواة ثقات ، فالسند صحيح :

وقال الترمذى : هذا حديث حسن غريب، لا نعرفة إلا من هذا الوجه. ورواية اسماعيل بن عياش عن الشاميين أصلح ،وله عن أهل الحجاز وأهل العراق مناكير.

---

[1] – الترمذى فى سننه الرضاع باب ١٩ ( ٣/ ٤٧٦– ٤٧٧ح ١١٧٤)

[2] – ابن ماجه فى سننه ك النكاح باب فى المرأة تؤذى زوجها (١/ ٦٤٩ح ٢٠١٤)

[3] – احمد فى مسنده ( ٦/ ٣٢١ح ٢١٥٩٦) .

[4] – دخيل :أى ضعيف ونزيل . النهاية (٢/ ١٠٨) والمعنى: هو كالضعيف عليك، وانت لست أهل له حقيقة، وإنما نحن أهله ، فيفارقك قريباً ، ويلحق بنا، والحديث – كما ترى – منه إنذار للزوجات التى تؤذى أزواجهن .

[5] – تقريب التهذيب ( ٥٩ت ٦٤٠) .

قلت : وكان الأولى أن يصححه .

## مثال لروايته عن غير أهل الشام :

ما أخرجه ابن ماجه[1]من طريق إسماعيل بن عياش عن ابن جريح عن ابن أبى مليكة عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من أصحابه قئ، أو رُعاف، أو قلس[2]،أو ضدى، فلينصرف، فليتوضأ، ثم ليبن على صلاته ، وهو ذلك لايتكلم".

فهذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش، وقدرواه عن ابن جريج: عن الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموى، مولاهم أبو الوليد، وأبو خالد المكى[3].

وهو حجازى، ورواية إسماعيل بن عياش عن المجازيين ضعيفة، كما تقدم.

---

[1] – ابن ماجه فى سننه ك إقامة والسنة فيها باب ماجاء فى البناء على الصلاة (١/ ٣٨٥ح ١٢٢١) .

[2] – القلس : بالتحريك، وقيل بالسكون : ما خرج من الخوف ملْ الفم، أودونه وليس بقىء، فإن عاد فهو القىء . النهاية (٤/ ١٠٠ ) .

[3] – تهذيب التهكيب (٦/ ٤٠٢)

قال الزيلعى فى نصب الرابه[1]: رواه الدارقطنى فى سننه[2]، ولفظه :قال إذا قاء أحدكم فى صلاته ،أو قلس، فلينصرف فليتوضأ، ثم ليبن على مامضى من صلاته مالم يتكلم".

انتهى قال الدارقطنى: الحفاظ من أصحاب ابن جريج يرونه عن ابن جريج عن ابيه عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلاً، انتهى .

ورواه ابن عدى فى الكامل[3]، فى ترجمة "إسماعيل بن عياش "، ثم قال :هكذا

رواه ابن عياش مرة، ومرة قال: عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة .وكلاهما غير محفوظ، قال: وبالجملة فإسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج فى حديث الشاميين فقط،وأما حديثه عن الحجازيين فلا يخلو من ضعيف :إما موقوف يرفعه، أو مقطوع فيوصله، أو مرسل فيسنده، أو نحو ذلك،أنتهى .

قال الحازمى فى كتابه" الناسخ والمنسوخ" [1]: وإنما وثق إسماعيل بن عياش فى الشاميين دون غيرهم، لأنه كان شامياً،

---

1 – نصب الراية ( ١/ ٣٨– ٣٩) .

2 –

3 – الكامل لابن عدى ( ١/ ٤٧١ )

ولكل أهل بلد اصطلاح فى كيفية الأخذ والتشدد والتساهل وغير ذلك، والشخص أعرف اصطلاح أهل بلده، فلكلك يوجد فى أحاديثه عن الغرباء من النكارة، فما وجدوه من الشاميين احتجوا به، وما كان من الجازيين، والكوفيين، وغيرهم تركوه، انتهى.

ورواه البيهقى[٢] فى سننه من جهه ابن عدى، وحكى كلامه المذكور، ثم أسند البيهقى إلى أحمد بن حنبل أنه قال: حديث ابن عياش عن ابن جريج عن ابن أبى مليكة عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال امن قاء أو رعف" الحديث، إنما رواه ابن جريج عن ابيه، ولم يسنده، ليس فيه عائشة . وإسماعيل بن عياش، رواه عن الشاميين فصحيح، وما رواه عن أهل الحجاز فليس بصحيح ،انتهى .

وقال ابن أبى حاتم[٣] : سألت أبى عن حديث رواه إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن عبد الله بن أبى مليكة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا قاء احدكم فى صلاته أورعف أو قلس فليتوضأ، وليبن على ما صلى مالم

---

1 _

2 – السنن الكبرى للبيهقى (١/ ١٤٢) .

3 – علل الحديث لابن أبى حاتم صـ ٣١ دار المعرفة بيروت لبنان .

يتكلم .قال أبى : هذا خطأ، إنما يروونه عن ابن جريج عن ابيه عن ابن أبى مليكة من النبى صلى الله عليه وسلم مرسلاً .

**القسم الثالث :** من حيث فى مكان لم يكن فيه كتبه فخلط، وحدث فى مكان آخر من كتبه فضبط، أرض سمع فى مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه فى موضع آخر فضبط :

## معمر بن راشد

قال ابن رجب[1]: حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد.

قال أحمد فى رواية الأثرم: حديث عبد الرزاق عن مهر أحب إلى من حديث هولاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر يعنى باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة .

وقال يعقوب بن شيبه: سماع أهل البصرة من مهر حين قدم عليهم فيه اضطراب ، لأن كتبه لم تكن معه .

ومما اختلف فيه باليمن والبصرة : حديث: أن النبى صلى الله عليه وسلم، كوى اسعد بن زرارة من الشوكة"[2] .

---

1 – شرح علل الترمذى صـ ٣٣٠ .

2 – أخرجه عبد الرزاق مصنفه (١٠/ ٤٠٧ح) .

رواه باليمن عن الزهرى عن أبى أمامة بن سهل مرسلاً .

ورواه بالبصرة عن الزهرى عن أنس ،والصواب المرسل .

## النوع الثالث

### من ضعُفت روايته فى رواية بعض التلاميذ عنه دون بعض

وهذا النوع فى أغلب الأحوال يكون الراوى مختلطاً، وقد سمُع منه قبل الاختلاط وبعده. فيحتاج إلى تميز لمروياته .

وقد بين المحدثون حكم حديث من اختلط فى آخر عمره، فاحتجوا بروايات المختلفين التى رووها قبل اختلاطهم، ولم يحتجوا بما رووه بعد اختلاطهم، وكذا لم يحتجوا بما أشكل أمره

أحدث به قبل الاختلاط أو بعده، وعلى ذلك جاءت أقوالهم على النحو التالى:

١- فهذا الامام ابن حيان – رحمه الله- بقول فى روايته عن المختلطين فى أواخر أعمارهم :" لانعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم "[١] .

٢- وقال ابن الصلاح – رحمه الله- :" والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا تقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدرهل أخذ منه قبل الاختلاط أو بعده"[٢] .

٣- وقال العراقى – رحمه الله-:" الحكم فيمن اختلط أنه لا يقبل حديثه ما حدث به حال الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل فلم ندر أحدث به قبل الاختلاط أو بعده ، وما حدث به قبل الاختلاط قبل، وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم فمنهم من سمع منهم قبل الاختلاط

---

1 – الاحسان بترتيب صحيح ابن حيان (١/ ٩٠) .

2 – مقدمة ابن الصلاح ( ) .

فقط، ومنهم من سمع بعده فقط، ومنهم من سمع فى الحالين ولم يتميز"[1].

والاختلاط له أسباب عديدة، قال السخاوى : وحقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما نجرف، أو ضرر،أو عرض أو مرض من موت ابن، أو سرقة مال كالمسعودى[2]، أو ذهاب كتب كابن لهيعه أو احتراقها كابن الملقن[3][4].

وهذا الراوى المختلط لأى سبب من تلك الاسباب يكون صكمة صحه رواية م

من روى عنه قبل الأختلاط وضعف رواية ومن روى عنه بعد الاختلاط وهذه بعض الأمثلة لرواة صحت رواياتهم إما لرواية أهل بلد عنه دون بلد أو لرواية بعض التلاميذ عنه دون بعض :

---

1 – شرح القية العراقى (٣/ ٢٦٤ ).

2 – هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفى، المسعودى، صدوق اختلط قبل موته، مات سنة ستيبن وقبل سنة خمس وستين ومائة تقريب التهذيب ( )

3 – هو سراج الدين عمر بن على الأنصارى الأندلسى ثم المصرى.

4 – فتح المغيث (٣/ ٣٦٦ ).

البصرة عنه لا بأس بها.

ولذلك قال ابن حجر فى الفتح (١١/ ٣٨٦) : وقد اخرج أبو يعلى بسند حسن عن أبى سعيد . وذكر الحديث.

**عبد الله بن لهيعة:**

عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمى، أبو عبدعبد الرحمن المصرى، الفقيه القاضى روى عبد الاعرج، وأبى الزبير، ويزيد بن أبى حبيب، وأبى قبيل المعامزة، وعطاء والأوزتعى، وابن دينار، وخلق كثير . وعنه الثورى وشعبه والأوزاعى، وابن المبارك وابن وهب وعبد الله بن يزيد المقرئ والوليد بن مسلم، وخلفه .

حالته فى الجرح والتعديل: ضعيف، لأنه خلَّط بعد احتراق كتبه، إلا ما رواه العبادلة عنه فسماعهم عنه صحيح .

والعبادلة هم: عبدالله بن وهب، وعبد الله بن المبارك، وعبدالله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن مسلمة القعنى .

قال ابن معين وغيره: ضعيف لا يحتج به. وقال عبد الرحمن بن مهدى : ما اعتد بشئ سمعته من ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه.

وقال الأزدى: إذا روى عنه العبادلة فهو صحيح ابن المبارك وابن وهب وابن المقرئ، وذكر الساجى نحوه . وقال الفلابس : من كتب عنه قبل احتراق كتبه مثل ابن المبارك والمقرئ فسماعه صحيح وقال ابن حبان : مولد ابن لهيعة سنة ست وتسعين، ومات سنة أربع وسبعين ومائة. وكان صالحات ،لكنه يدلس عن الضعفاء، ثم احترقت كتبه، وكان أصحابنا يقولون: سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة : عبد الله بن وهب، وابن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وعبد الله بن مسلمة القعنبى، فسماعهم صحيح .

وقال أبو زرعه : لايحتج به، قيل : فسماع القدماء ؟ قال : أو له وآخره سواء ،إلا ابن وهب وابن المبارك كان يتتبعان أصوله يكتبان منها.

وقال أبو عبيد الآخرى" وسمعت أبا داود يقول : سمعت قتيبة يقول: كنا لا نكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتب ابن أخيه أو كتب ابن وهب، إلا ما كان من حديث الأعرج .

وقال جعفر بن محمد الغربابى : سمعت بعض أصحابنا يذكر أنه سمع ابن لهيعة يقول : قال لى أحمد بن حنبل : أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح.

قال: قلت الأنا نكتب من كتاب عبدالله بن وهب، ثم نسمعة من ابن لهيعة .

وقال قال أبو صالح الحرانى :سمعت ابن لهيعة وسألته عن حديث ليزيز من حبيب حديثاً حماد عن محمد بن إسحاق عن يزيد فقال: ما تركت ليزيد حرفاً .

وقال الذهبى :لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية هو واللبيب معاً، كما كان الإمام مالك فى ذلك العصر عالم المدينة والأوزاعى عالم الشام، ومعمر عالم اليمن ، وشعبة والثورى عالماً العراق، وإبراهيم بن طهمان عالم خراسان، ولكن ابن لهيعة تهاون بالأتفاق، وروى مناكير فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم .

وبعض الحفاظ يروى حديثه ،ويذكره فى الشواهد والاعتبارات والزهد واعلاهم لا فى الأصول .

أعرض أصحاب الصحاح من روايته، وأخرج له :أبو داود ، والترمذى والقزوينى، وما رواه عنه ابن وهب والقدماء فهو أجود .

تهذيب الكمال للمزى(١٠/ ٤٥٢) سير أعلام النبلاء(٦/ ٦) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٧٥) تهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٣) .

**مثال لرواية أحد العبادلة عنه** :

ما أخرجه ابن وهب[١]وأحمد[٢] عن ابن وهب وقال: أخبرنى ابن لهيعة عن أبى الأسود عن عبد الله بن رافع عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يجتمع الإيمان والكفر فى قلب امرئ ،ولا يجتمع الكذب والصدق جميعاً، ولا يجتمع الخيانة والأمانة جيمعاً .

وهذا حديث صحيح ،فإن رجاله ثقات ،غير ابن لهيعة فإنه صدوق كثير الخطأ، ولكن الحديث هنا من رواية ابن وهب عنه، وهو أحد العبادلة الذين إذا رووا عن ابن لهيعة يكون حديثه صحيح كما تقدم .

**مثال لرواية غير العبادلة عنه** :

---

[1]- الجامع فى الحديث لابن وهب (٢/ ٥٦٨ ).

[2]- مسند أحمد ( ٣/ ٢٦ ح ٣٨٣) .

ما أخرجه الترمذى فى سننه[1] قال : حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يرث الولاء من يرث المال.

قال أبو عيسى : هذا حديث ليس إسناده بالقوى .

---

[1] – أخرجه الترمذى فى سننه ك الفرائض باب ماجاء فيمن يرث الولاء (٤/ ٣٧٣ ح ٢١١٤) .